



الرئيس:	السيد أورينا (كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	إندونيسيا السيد كليب
	إيطاليا السيد مانتوفاني
	بلجيكا السيد غرولز
	بنما السيد آرياس
	بوركينافاسو السيد تيندر ييوغو
	الجمهورية العربية الليبية السيد دباشي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	الصين السيد ليو زيمين
	فرنسا السيد ريبير
	فيت نام السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا السيد يوريكا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2008/709)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2008/709)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دواله (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هيلي منكيوريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ريزدون زينغا، مدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زينغا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وأحكام القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والاتفاق مع الدول الساحلية المتضررة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إفثيموس ميتروبولوس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ميتروبولوس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية، يطلب فيها دعوة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيدة ليلي راتسيفاندرهيامانا، إلى الاشتراك في هذا البند، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ليلي راتسيفاندرهيامانا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة راتسيفاندرهيامانا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

جيبوتي. وقام الشيخ شريف بزيارة مدينتي بيليتوين وجوهر، في منطقة جنوب وسط الصومال، وهي أول زيارة له إلى المنطقة منذ نشر القوات الإثيوبية في أواخر عام ٢٠٠٦. وقد لقي ترحيباً كبيراً من قبل الجمهور، مما يشير إلى أن فصائل التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال لا يزال يتمتع بنفوذ قوي في جنوب وسط الصومال.

ثانياً، بدأت القوات الإثيوبية انسحابها من مواقعها في بيليتوين ومقديشو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، على النحو المتفق عليه في اتفاق وقف الأعمال القتالية. وسلمت القيادة الإثيوبية قاعدتها الرئيسية في مقديشو، مقر وزارة الدفاع سابقاً، إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عملية سلسلة لتسليم السلطة. علاوة على ذلك، فالقادة الميدانيون في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال منخرطون حالياً في تنظيم قواتهم لتنفيذ الاتفاق. وتيسر الأمم المتحدة هذا الأسبوع عقد حلقة عمل للحكومة الاتحادية الانتقالية وممثلي التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال لمناقشة تفاصيل تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية، فضلاً عن تعزيز الترتيبات لإنشاء قوات مشتركة قوامها ١٠ ٠٠٠ جندي.

أما الجماعات المتشددة، بما فيها حركة الشباب، فلا تزال توسع من نطاق عملياتها في جنوب وسط الصومال. وقد قامت جماعات الميليشيا المتباينة الاتجاهات، ولكن يجمعها التصميم على محاربة الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية، بفرض السيطرة العسكرية على المنطقتين الاستراتيجيتين في إقليم حوبا السفلى وإقليم شبيلي السفلى، بما فيها مدينة ميناء ميركا، حيث تغيب سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما تواصل الميليشيات هجماتها المتفرقة في مقديشو. ويزيد ذلك من حدة الصعوبات التي تواجه بالفعل في إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2008/709.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد هيلي منكيروريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والسيد ريزدون زيننغا، مدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام؛ والسيد إفثيموس ميتروبولوس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية.

أعطي الكلمة الآن للسيد منكيروريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

السيد منكيروريوس (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لعرض آخر تقرير مرحلي للأمين العام عن الصومال (S/2008/709)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال وعملية جيبوتي للسلام، بما في ذلك الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة واتفاق لوقف الأعمال العدائية. ويصف التقرير أيضاً حالة التخطيط لقوة دولية لتحقيق الاستقرار، فضلاً عن الإجراءات المتخذة لدعم قرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) بشأن مكافحة القرصنة. والتقرير غني عن البيان. لذلك، وتوخياً للإيجاز، لن أخوض في مضمونه. لكني، أود أن أنتقل إلى الأحداث التي وقعت بعد صدور التقرير.

في أعقاب التوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية في جيبوتي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي كان جزءاً من التنفيذ الجاري لاتفاق جيبوتي، وقع حدثان هامان خلال هذا الشهر. أولاً، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، يسر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال سفر زعيم التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، الشيخ شريف شيخ أحمد، إلى الصومال لحشد التأييد الشعبي لعملية

ولا تزال التوترات قائمة بين الرئيس يوسف ورئيس الوزراء حسين، وليست هناك توقعات كبيرة بتحقيق المصالحة بين القائدين. ولم يتم الوفاء بالجدول الزمني المحدد لمدة أسبوعين لتشكيل حكومة جديدة، والذي وضعه مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أثار الرئيس يوسف في وقت لاحق الشكوك حول اتفاه بصورة كاملة مع بلاغ الهيئة الحكومية الدولية، عندما قال لأعضاء في البرلمان الصومالي إن الاتفاق لم يكن في رأيه ملزماً.

وتبادل الرئيس ورئيس الوزراء الاتهامات علنا مع اقتراب الموعد النهائي لحل الأزمة، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وبدأ كل منهما يحشد دعم أعضاء البرلمان. وقرر الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية، الذي عُقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا، فرض جزاءات موجهة، مثل حظر السفر وتجميد الأصول، على أي صومالي داخل البلد وخارجه، يعتبر أنه يعرقل السلام. كما هدد بسحب الاعتراف بالقيادة الذين لا يتعاونون مع عملية السلام. وحثت الهيئة الحكومية الدولية مجلس الأمن على النظر في إمكانية أن يجذو نفس الحدو.

وستقع الخطوة القادمة للخروج من المأزق على عاتق البرلمان الاتحادي الانتقالي، الذي ينوي رئيس الوزراء حسين أن يعرض عليه أسماء الأعضاء المحدد في مجلس الوزراء للموافقة عليها. وحثت الهيئة الحكومية الدولية أعضاء البرلمان على العودة من كينيا إلى بايدوا، حيث بقيت غالبيتهم منذ عقد مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر، وذلك من أجل التصويت على الحكومة الجديدة. والتقى الممثل الخاص للأمين العام ولد عبد الله بكلا القائدين في مناسبات عديدة، وطالبهما بضبط النفس وحثهما على المصالحة.

وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه في شهر تشرين الأول/أكتوبر سُرد أكثر من ٣٧ ٠٠٠ شخص من مقديشو نتيجة انعدام الأمن. وأوقفت منظمتان غير حكوميتان كبيرتان برامجهما في جنوب وسط الصومال بعد أن أصدرت حركة الشباب في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بياناً دعت فيه المنظمات إلى وقف أنشطتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأثر تعليق تلك الأنشطة على ما يقرب من مليون صومالي يحتاجون المعونة الغذائية.

وقد تجدد زخم العملية السياسية بفضل الاتفاق بشأن التعاون السياسي الذي وقعه الطرفان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويدعو الاتفاق إلى إنشاء برلمان ذات قاعدة واسعة وحكومة وحدة وطنية، يُدمج فيها التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في المؤسسات الانتقالية. وتشير مختلف التقارير إلى أن الاتفاق قد حظي بتأييد واسع النطاق داخل الصومال. وينكب فريق فرعي تابع للجنة الرفيعة المستوى على تفاصيل ذلك الاتفاق. ويتوقع للرحلة القادمة من الاجتماعات، المرتقب عقدها من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أن تحرز تقدماً كبيراً في ذلك الصدد.

وكما ذكر تقرير الأمين العام، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمر قمة استثنائياً لرؤساء الدول أو الحكومات بشأن الصومال في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب التوقيع على الاتفاق الأممي والسياسي في جيبوتي. واتفق قادة الهيئة الحكومية الدولية على أن محادثات جيبوتي لا تزال حاسمة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال، وعلى أن مبادرتهم ينبغي اعتبارها مكتملة لعملية جيبوتي ولتنفيذها. وتواصل تعزيز ذلك المبدأ من خلال عقد اجتماع استثنائي لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا، والذي شدد على الضرورة الملحة للمضي قدماً صوب تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ريزدون زينينغا، مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة عمليات حفظ السلام.

السيد زينينغا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأوفي المجلس بمعلومات عما اتخذته إدارة عمليات حفظ السلام من إجراءات في ما يتعلق بالبيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/33).

في البيان الرئاسي، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم بثلاث مهمات: أولاً، أن يقدم وصفا مفصلا لقوة متعددة الجنسيات قابلة للتحقيق؛ ثانياً، أن يقدم مفهوما مفصلا للعمليات التي ستقوم بها عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة قابلة للإنشاء؛ وثالثاً، أن يقوم بتحديد ومفاتيح الدول التي يمكن أن تسهم في القوة المتعددة الجنسيات المتوخاة بالموارد المالية والأفراد والمعدات والخدمات اللازمة.

في ما يتعلق بالمهمتين الأوليين، يقدم تقرير الأمين العام (S/2008/709) المعلومات المطلوبة بشأن القوة المتعددة الجنسيات المتوخاة، بما في ذلك مهامها وحجمها ومنطقة نشرها. كما يشرح التقرير النشر التدريجي للقوة المتعددة الجنسيات، والذي سيمهد السبيل لنشر عملية متابعة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة والتي يتم نشرها، مثلما ينص القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، في الوقت المناسب، ورهنا بإحراز تقدم في العملية السياسية وتحسن الحالة الأمنية في الميدان. وتصف الفقرة ٤٩ من التقرير المعروض على المجلس المهام المقترحة للعملية اللاحقة للأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام فريقا معنيا بالتخطيط إلى أديس أبابا، في أيلول/سبتمبر، لوضع الوصف المطلوب للقوة المتعددة الجنسيات المتوخاة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن تكون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جزءا من القوة المتعددة الجنسيات، على النحو

ولا تزال آفة القرصنة تبتلي الممرات المائية قبالة السواحل الصومالية. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بحالة انعدام الأمن داخل الصومال، وغياب أي شكل فعال من أشكال القانون والنظام. وكما ذكر في التقرير المرحلي، اتخذت الحكومة الاتحادية الانتقالية خطوات لتنسيق جهودها مع المجتمع الدولي للقضاء على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وعلى الرغم من أن الجهود الدولية للحد من تعرض السفن العابرة في المنطقة لهذه الأعمال قد تعززت خلال الفترة ذاتها، إلا أن الأحداث التي وقعت مؤخرا تثبت قدرة القراصنة الهائلة على اختطاف السفن، وتؤكد ضرورة وضع آليات قانونية مناسبة لمساءلة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال.

ولا يزال مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال ماضيا قدما في التحضير لمؤتمر دولي بشأن مساعدة الصومال، والذي سيعقد في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وسيركز المؤتمر على إيجاد السبل الملموسة لتعزيز تنفيذ اتفاق جيبوتي في الميدان. ويجري حاليا إعداد ثلاثة مجالات مواضيعية لإجراء مناقشات على نطاق أوسع مع الأطراف الصومالية والشركاء الدوليين المعنيين، والتي تركز على التأييد السياسي ودعم الأمن والسلام. وسيتم إنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى بقيادة مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، في كانون الأول/ديسمبر، للإشراف على التحضيرات وجهود الدعوة.

لا تزال الحالة في الصومال مضطربة، وعملية جيبوتي لم تنجز بعد التحسن المطلوب في مجال الأمن الذي نصبو إليه جميعا. وبالتالي، علينا أن نشابر في جهودنا المشتركة وأن نكفل دعم عملية السلام بصورة دائمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد منكيريوس على ما وافى به المجلس من معلومات.

وحتى الآن، تلقينا إجمالي سبعة ردود رسمية. ومن ضمن هذه الردود، أعربت دولة عضو عن دعمها للقوة المتعددة الجنسيات وعرضت المساهمة بمعدات أو قدرات للنقل الجوي أو التمويل، حسب الاقتضاء، ولكنها بيّنت أنها ليست في موقف يمكنها من توفير الوحدة الرئيسية أو القوات. وأبلغت أربع دول أعضاء بأنها غير قادرة على المساهمة بقوات في قوة متعددة الجنسيات، بسبب شواغل التحمل فوق طاقتها. وأعربت منظمتان من المنظمات الثلاث التي تم الاتصال بها عن استعدادها للمساعدة في تسهيل التمويل من الدول الأعضاء فيها.

ولم ترد رسمياً بعد البلدان المتبقية التي يبلغ عددها ٤٥ بلداً ومنظمة واحدة. ولم يتقدم أي بلد في هذه المرحلة ليعلن مساهمته بوحدة رئيسية. وبيّنت عدة بلدان أنها تنظر بعناية في الاقتراح. وتلقّت إدارة عمليات حفظ السلام عدداً كبيراً من الاستفسارات وردت على هذه الاستفسارات التي وردت من البعثات الدائمة في نيويورك بشأن تفاصيل القوة المتعددة الجنسيات المتوخاة، وخاصة ولايتها المتوقعة ومهامها وتشكيلها ومناطق انتشارها وأمدتها والآثار المالية وترتيبات الدعم. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الأمانة العامة اجتماعاً للدول الأعضاء الـ ٥٠ والمنظمات الدولية الثلاث التي وُجّهت رسائل إليها من الأمين العام. وفي ذلك الاجتماع، قدّمنا معلومات إضافية على أساس الاستفسارات التي تلقيناها.

وأضيفت إلى الرسائل التي وُجّهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء الاجتماعات الثنائية التي عقدها الأمين العام مع عدة زعماء في أيلول/سبتمبر، والتي طرح خلالها هذه المسألة الهامة. وبذلك كرر الأمين العام رأيه القائل إن الظروف الحالية في الصومال لا تسمح بنشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام.

الموضح في التقرير. كما أن عملية الأمم المتحدة اللاحقة لحفظ السلام المتوخاة ستستوعب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ذلك الصدد، فإن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتخطيط والمكلف حالياً بمهمة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يقوم، من جملة أمور، بتقديم النصائح بشأن نشر وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بالمهمة الثالثة، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام قائمة بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي حُدّدت بوصفها دولاً رائدة أو بلداناً يَحتمل أن تكون مساهمة بالقوات أو الأموال أو المعدات في القوة المتعددة الجنسيات. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، عقدت إدارة عمليات حفظ السلام اجتماعاً مع أعضاء مجلس الأمن على مستوى الخبراء للحصول على اقتراحاتهم ودعمهم بشأن تعبئة البلدان التي قد تساهم في القوة المتعددة الجنسيات. وتلقينا اقتراحات من عدد من أعضاء المجلس في ذلك الصدد.

وكما أشار تقرير الأمين العام، فقد وجه الأمين العام في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر رسائل إلى ٥٠ بلداً حُدّدت بوصفها بلداناً يَحتمل أن تساهم في القوة المتعددة الجنسيات، إما بعنصر من العناصر المطلوبة أو بجمعها، أي بالمعدات أو القوات أو التمويل. كما أنه وجه رسائل إلى ثلاث منظمات دولية طلباً للتمويل والمساعدة في تعبئة بلدان يَحتمل أن تساهم بقوات. وبالنظر للموعد النهائي لفترة ٦٠ يوماً الذي حدده مجلس الأمن، طلب الأمين العام، في الرسائل التي وُجّهها إلى المساهمين المحتملين أن يتلقى الردود بحلول ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، أشارت العديد من الدول الأعضاء إلى أنها ستكون بحاجة إلى المزيد من الوقت للرد. وبدأت تتقاطر الآن الردود الأولى. والردود القليلة التي تم تلقيها حتى الآن ردود مختلطة.

للسلام والأمن الدوليين لا يمكن أن يتم القضاء عليها بنجاح بدون التصدي لحالة الخروج على القانون في الصومال.

ونؤمن بأن النهج الذي تتخذه الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة القرصنة يقدم نموذجاً للعمل المطلوب القيام به للتصدي للمصدر الحقيقي للتحديات الأمنية في الصومال. ولذلك ناشد الدول الأعضاء تشكيل ائتلاف مماثل والالتزام بمستوى مماثل للقدرات العسكرية ونشر قوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في مقديشو والتمهيد لنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ومن شأن تلك العملية حينئذ أن تواصل الاضطلاع بمهمة تدعيم السلام وتثبيت بيئة آمنة في بقية البلد والعمل مع الشركاء الآخرين للمساعدة في إعادة بناء دولة الصومال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد زينينغا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد افتيموس ميتروبولوس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية.

السيد ميتروبولوس (المنظمة البحرية الدولية) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن مسألة تستدعي القلق البالغ للمنظمة البحرية الدولية والمجتمع البحري بأسره، وهي تحديد التصاعد المثير للقلق لحوادث القرصنة والنهب المسلح التي ترتكب ضد السفن في المياه الواقعة قبالة ساحل الصومال وفي خليج عدن.

ومنذ المرة الأولى التي استرعت فيها المنظمة البحرية الدولية انتباه المجلس إلى المسألة في عام ٢٠٠٥، ظلت المنظمة والمجتمع البحري يقدران تقديراً كبيراً استجابة الأمين العام ومجلس الأمن لطلباتنا لاتخاذ إجراء وتقديم الدعم، على النحو الذي يدل عليه البيان الرئاسي الصادر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11) والقرارات ١٨١٦ (٢٠٠٨)

ويدرك المجلس الحاجة إلى أن كفالة أنه يجب أن تكون لدى أي قوة في ظل الظروف المعقدة في الصومال القدرات العسكرية المناسبة، التي لن تكون متاحة لأي قوة نموذجية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وكما شهدنا في التسعينيات، يمكن بسهولة لأي قوة تفتقر إلى القدرات المناسبة أن تتعثر وتفشل. ومن الأهمية بمكان استخلاص الدروس من العمليات التي جرت في الصومال في التسعينيات، والتي نجحت فيها قوة متعددة الجنسيات، وهي قوة العمل الموحدة، في تحقيق الاستقرار في مقديشو وفشلت فيها قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وذات قدرات أقل.

ونود أن نشدد على أن القوة المتعددة الجنسيات، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام، لا تشكل نمحاً مبالغاً فيه. وهي عملية محدودة ومستهدفة، ويتم نشرها في مقديشو وحدها. وسيكون لديها الهدف المركز المتمثل في دعم الجوانب البالغة الأهمية لاتفاق جيبوتي والتمهيد لانتشار بعثة متابعة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي خصصت أصولاً لعمليات مكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، في إطار قرارات مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨) و ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨). وما فتئت هذه العمليات الحاسمة بالغة الأهمية في تأمين عمليات إيصال الأغذية لعدد يبلغ ٣,٢ ملايين نسمة من سكان الصومال، الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أيضاً حقيقة أن القرصنة والهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً على الأهداف الدولية ليست سوى أعراض للمشكلة الأساسية، وهي حالة الفوضى السائدة في الصومال. وهذه التهديدات

Sirius Star، في المحيط الهندي على مسافة ٤٥٠ ميلا بحريا من ساحل كينيا؛ أو بالهجوم على السفن واختطافها في المياه الإقليمية للصومال، وفي بعض الأحيان تحت سمع وبصر السفن الحربية خارج تلك المياه والتي، وحتى اتخاذ القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨)، لم تكون محاولة بالتدخل خشية خرق القانون الدولي.

ولدينا ثلاثة شواغل في هذه الحالة غير المبررة على الإطلاق. أولا، تقوم حاجة إلى حماية الملاحين والصيادين والركاب على متن السفن التي تبخر قبالة ساحل الصومال وفي خليج عدن.

ثانيا، تقوم حاجة إلى تأمين الإيصال المأمون للمعونة الإنسانية إلى الصومال الذي تقوم به السفن التي يستأجرها برنامج الأغذية العالمي. ينبغي ألا يغيب هذا عن بالنا، حيث أن الأمين العام قد اعترف في تقريره الذي عرض للتو، ويقول في الفرع خامسا المعني بالمساعدة الإنسانية إن "حوالي ٩٠ في المائة من شحنات الأغذية إلى الصومال ترسل عن طريق البحر" (S/2008/709، الفقرة ٧٢).

وشاغلنا الثالث هو الحفاظ على الممر الملاحي عبر خليج عدن، نظرا لأهميته الاستراتيجية للملاحة والتجارة في شرق قناة السويس وغربها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي يبذلها أعضاء المجتمع الدولي، وتحالفات الدول والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك، بصفة خاصة، منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، لمعالجة هذه المسألة بإرسال قوات بحرية وطائرات عسكرية للقيام بأعمال دورية في المنطقة الواسعة قبالة الساحل الصومالي وفي خليج عدن ومرافقة السفن التي يستخدمها برنامج الغذاء العالمي لتقديم المساعدة العوئية إلى الشعب الصومالي.

و ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، اللذان اتخذنا، على الترتيب، في ٢ حزيران/يونيه و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وبالرغم من التحسن المؤقت للحالة بعد الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن، فإن الحالة، كما استرعي انتباهنا إليها على أساس يومي في الأشهر الأخيرة، ما زالت تتطلب بذل الكثير من جهودنا المشتركة لاستتصال الأعمال غير القانونية التي نناقشها هنا اليوم.

إننا نشعر بالقلق بشكل خاص، ليس فحسب من تواتر الهجمات المبلغ عنها على السفن التجارية البريئة التي تبخر قبالة ساحل الصومال وفي خليج عدن وقبل وقت قصير في المنطقة الواسعة لغرب المحيط الهندي، بينما تخدم بصورة سلمية التجارة الدولية المحمولة بحرا، بل نشعر بالقلق أيضا من وحشية الهجمات والخطر الذي تمثله على الملاحين والبيئة البحرية.

وفي مقابل عدد إجمالي بلغ ٤٤٠ من أعمال القرصنة والنهب المسلح التي تم الإبلاغ عن وقوعها قبالة ساحل الصومال منذ أن بدأنا تجميع الإحصاءات ذات الصلة في المنظمة البحرية الدولية، تم الإبلاغ عن وقوع ١٢٠ هجوما، في هذا العام وحده، مما أسفر عن استيلاء القرصنة على أكثر من ٣٥ سفينة واختطاف أكثر من ٦٠٠ ملاح وأخذهم رهائن. وحاليا، يحتجز كرهائن في الصومال ١٤ سفينة وحوالي ٢٨٠ ملاحا. وأكثر خبر مثير للانزعاج هو أن ملاحين قتلوا بالفعل في حوادث مماثلة.

ووفقا للمعلومات، فإن المهاجمين يتبعون بشكل ثابت نمطين. فهم إما أن يهاجموا السفن في أعالي البحار، وليس من غير المعتاد على مسافات بعيدة من الساحل، كما يزعم باستخدام "السفن الأم"، كما هو الحال في اختطافهم الجريء، قبل وقت قصير لا يتجاوز يوم السبت الماضي، لناقلة النفط الخام الضخمة وذات الحمولة الكاملة،

تحويل جميع السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وبالتالي تزيد التكلفة بحوالي ٢٥ إلى ٣٠ في المائة، ومن ثم سيلحق الضرر بالاقتصادات والمستهلكين إلى حد كبير.

وللسيطرة على هذا الوضع، ولحماية أرواح البحارة، وضمن استمرار تدفق المساعدة الإنسانية إلى الصومال ومنع العواقب السلبية التي أشرت إليها آنفاً، ستقدر المنظمة البحرية الدولية لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات مناسبة لتوسيع ولاية الفقرة السابعة من القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨)؛ وحث الدول المعنية بسلامة الأنشطة البحرية والسليمة بيئياً، والتي تتوفر لها القدرة على القيام بذلك، أن تشارك بنشاط في محاربة القرصنة وسرقة السفن بقوة السلاح، بما فيها السفن الأم، قبالة الساحل الصومالي وفي خليج عدن؛ ودعم وتعزيز أحكام القرارين ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨)، ولا سيما ما يتعلق منها بوضع قوانين اشتباك واضحة للوحدات المشاركة لتسهيل عرقلة عمليات القرصنة؛ وحث الدول على إنشاء ولاية قضائية فعالة لتقديم الجناة المزعومين للعدالة، مع مراعاة التزاماتها وفقاً للقانون الدولي.

والمنظمة البحرية الدولية، من جانبها، ستقوم بكل شيء ممكن لزيادة الوعي بهذه المشكلة، وبالتعاون مع صناعة الشحن، بتقديم المشورة للسفن لاتخاذ تدابير عملية للتحجب والتهرب والدفاع، وحيث نقوم، من خلال برنامجنا للتعاون التقني، بمساعدة بلدان المنطقة في بناء قدرتها لتضييق إسهامها إلى الجهود العامة، بما في ذلك سن قوانين ضرورية في هذا المجال. وتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي نُحضر لعقده في جيبوتي في كانون الثاني/يناير لإبرام اتفاق إقليمي للتعاون في مكافحة القرصنة والسلب المسلح.

وتشير التطورات المؤسفة قبالة ساحل الصومال بكل وضوح إلى أن مرتكبي هذه الأعمال غير القانونية التي سمعنا عنها كثيراً في الأشهر الأخيرة يبدون الازدراء المستمر

وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية على تعاونها، وأعرب كذلك عن أسفي لتأخر الاتصال بالمثل الدائم للصومال.

ونظراً لامتداد الساحل الصومالي إلى ما مجموعه ٢ ١٠٥ أميال بحرية أو ٣ ٨٩٨ كيلومتر، يقع منه ٦٥٩ ميلاً بحرياً أو ١ ٢٠٤ كيلومتراً في خليج عدن - ثمة حاجة أكثر من واضحة إلى أكبر عدد ممكن من القطع البحرية والطائرات العسكرية للقيام بهذا العمل، وبالطبع إلى أن تؤدي التطورات السياسية إلى استقرار الوضع على الأرض ونجح تدريجياً في القضاء على القرصنة في البحر.

وعلى الرغم من قلق المنظمة البحرية الدولية بصورة رئيسية إزاء سلامة أرواح البحارة، الذين تبخر سفنهم قبالة الشاطئ الصومالي، فإن الأهمية الاستراتيجية لخليج عدن تجعل من الضروري توفير حماية كافية لهذا الخط الملاحي، الذي يخدم أكثر من ١٢ في المائة من إجمالي شحنات النفط المنقول بحراً، ناهيك عن السلع الأساسية التي تحملها السفن الكبيرة والبضائع كاملة التصنيع التي تنقلها سفن الحاويات، من أية أعمال من شأنها أن تعرقل تدفق عمليات الشحن عبره.

ولو حدثت والسفن متجهة إلى أوروبا أو العكس، وتم تحويلها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، سبترتب على ذلك سلسلة من العواقب السلبية. ومن بينها، أود أن أشير إلى المسافات الإضافية التي ستقطعها - غالباً الضعف بالنسبة إلى رحلة عادية، لنقل من رأس تنورة إلى مضيق جبل طارق؛ وستطول الرحلة نفسها بواقع ١٢,٥ يوماً بسرعة ١٥ عقدة، وبالتالي ستتؤخر تغذية مخزونات الطاقة في أوروبا والأمريكتين، وستحتاج كل سفينة إلى ٧٥٠ طناً إضافياً من الوقود وستطلق حوالي ٢ ٣٣٥ طناً إضافياً من ثاني أكسيد الكربون نتيجة حرق الوقود الإضافي؛ مع احتمال ارتفاع أسعار الشحن، التي سوف تتضاعف بصورة مبدئية، إذا تم

قدم لنا إحاطة إعلامية وطلب المساعدة لزيادة الجهود التي تبذلها منظمته في مكافحة القرصنة في الصومال.

وكما ذكر سابقا، كان هناك عدد من التطورات السياسية في البحث عن السلام في الصومال، ليس عن طريق الصوماليين فقط، وإنما كذلك عن طريق المجتمع الدولي، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمين العام وممثله الخاص.

لقد وقّعت الحكومة الصومالية اتفاق سلام مع جماعات المعارضة، الذي وافقت عليه بصورة مشتركة كل من اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة الأمنية المشتركة، ووافقت هذه الجماعات على صلاحيات هذه اللجان. واتخذت خطوات عملية، أشار إليها بعض الذين قدموا لنا إحاطات إعلامية، على النحو الذي نص عليه الاتفاق بين الطرفين. ويبرز هذا التطور أن قيادة الحكومة الفيدرالية الانتقالية قد أظهرت بوضوح التزامها بالمصالحة الوطنية بين حكومة الصومال وتحالف إعادة تحرير الصومال، وأنها سوف تواصل القيام بذلك.

إلا أننا نعتقد أن التحدي الأكبر للسلام والاستقرار في الصومال ليس مجرد مشكلة سياسية، بل هو أيضا انعدام الأمن. ولا تمتلك الحكومة الاتحادية الانتقالية القدرة على الدفاع عن البلد بكامله والسيطرة عليه، وذلك بسبب افتقار جهازها الأمني للمعدات والتدريب الملائمة، إضافة إلى افتقاره للموارد المالية.

لقد ازداد موقف الحكومة الاتحادية الانتقالية سوءا بسبب عدم كفاية دعم المجتمع الدولي المالي لتعزيز الأمن في البلد وتوظيف قوات جديدة. ولذلك تتجلى التحديات في الصومال في الصلة بين الجهود الإنسانية وتعزيز الحالة الأمنية في البلد. ولذلك نحث المجتمع الدولي بقوة على توفير

للمجتمع الدولي، وتشكل عملياتهم، في الوقت ذاته، استفزازا فجا للمجتمع المدني وسيادة القانون. ونحن في المنظمة البحرية الدولية، نرى أن علينا أن نتصرف - ونتصرف بسرعة وبعزم صارم - لتخليص العالم من هذه الآفة الحديثة. ولذلك، من الضروري الرد بصورة منسقة ومتسقة على الصعيد الدولي والوطني من أجل سلامة البحارة ورفاههم، وإيصال المساعدة الإنسانية إلى الصومال بشكل سلس، وحماية البيئة البحرية من خسائر قد يكون لها أثر شديد عليها، ولكي تواصل صناعة الشحن تقديم الخدمات للتجارة المحمولة بحرا ولاقتصاد العالم بكفاءة وفعالية. وسوف تكون قرارات المجلس أساسية في تحقيق تلك الأهداف. وتقف المنظمة البحرية الدولية على أهبة الاستعداد للمساعدة بأية وسيلة مطلوبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدير العام للمنظمة البحرية الدولية على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكركم على السماح لي بتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في الصومال. وقد أحاط المجلس علما ببعض مضمونها.

وأود أن أعبر أيضا عن بالغ تقديرنا للأمين العام ولمثله الخاص على الدعم القيم الذي قدمه للشعب الصومالي خلال هذه الفترة الصعبة من تاريخنا. وأود أيضا أن أشكر السيد هيلي منقريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة؛ والسيد ريسيدون زينغا، المدير العام للشعبة الثانية لأفريقيا في إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام؛ والسيد إفتيموس ميتروبولوس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، الذي

القرصنة جزءاً من مشكلة أكبر...“ (S/PV.5987)،
الصفحة ٣).

وفي هذا الصدد، نحن نتفق تماماً مع زميلنا من جنوب أفريقيا على أن القرصنة هي مجرد أحد التحديات الأمنية العديدة التي نواجهها في الصومال، وأنه ينبغي للمجلس أن يسعى إلى مواجهة التهديد للسلام والأمن في الصومال بطريقة شاملة.

وفيما يتصدى شعب الصومال للتحديات التي يواجهها، يحتاج إلى التفهم والتعاطف والدعم من المجتمع الدولي. إن البحث عن السلام والازدهار في الصومال لن يكون سلساً؛ كما أن تحقيق السلام التام لن يتم بسرعة. ونحن نعلم ذلك تماماً. ولقد واجهت الحكومة الصومالية مؤخراً أزمة دستورية، وكما ذكر ذلك متكلمون سابقون.

إلا أنني أستطيع أن أطمئن المجلس بأن قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية ستتغلب على الأزمة الدستورية الحالية من خلال ممارسة القيادة والحكمة في هذه المرحلة الدقيقة. ولكننا نحث البلدان بقوة، سواء في المنطقة أو حول العالم، على أن تتيح مجالاً سياسياً لقيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية حتى تتغلب على الأزمة الدستورية. ونحن نحث المجلس على القيام بالأمر ذاته.

وبالمثل، المهمة في الصومال ليست مهمة إشراك العديد في المبادرات التي يقودها عدة محاورين. إن المهمة الرئيسية تتمثل في مساعدة الحكومة والجماعات المعارضة الصومالية التي اتفقت على تنفيذ اتفاق جيبوتي على إنشاء مؤسسات تتسم بالموثوقية والشرعية وتحظى بولاء سكان الصومال. هذا هو هدف حكومة الصومال، وأعتقد بأنه لا يزال طموحاً منطقياً للمجتمع الدولي وشعب الصومال.

ولذا فإننا نحث بلدان المنطقة والمنظمات، مثل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول

المساعدة الإنسانية للصومال لمواجهة تلك التحديات، إضافة إلى المساعدة على تعزيز الأمن في البلد.

وكما ذكر سابقاً في هذه الجلسة، فإن التحدي الآخر هو مسألة القرصنة. وتود الحكومة الاتحادية الانتقالية مرة أخرى أن تعرب عن خالص امتنانها للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي تساعدها على مكافحة آفة القرصنة قبالة شواطئ الصومال. وقد سلم بالفعل الأمين العام إلى المنظمة البحرية الدولية بياناً مفصلاً بشأن هذه المسألة.

وتحدد الحكومة الاتحادية الانتقالية طلبها بأن يساعدها مجلس الأمن على تأمين سلامة المياه الدولية والإقليمية قبالة شواطئ الصومال من أجل العبور الآمن لسفن الشحن والملاحة.

ونحن نحث على تجديد التفويض المقدم لأولئك المتعاونين مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لسنة واحدة ونرحب به، وذلك على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨)، إضافة إلى أية مساعدة أخرى قد يجدها مجلس الأمن ضرورية. كما نود أن نوجه نداء إلى كل من مجلس الأمن والدول الأخرى والمنظمات الدولية لدعم جهود مكافحة القرصنة هذه والمشاركة إلى أقصى حد ممكن في تأمين سلامة مياها.

وبالمثل، أذكر مجلس الأمن بكل تواضع بالبيان الذي ألقاه سابقاً سعادة السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٣٨ (٢٠٠٨). فقد قال السفير،

”نود أن نسجل في المحضر تهديد السلام والأمن الدوليين في الصومال ينبع من الصراع... [و]... لا يمكن التصدي للصراع الدائر في الصومال بالإجراءات الأمنية البحرية وحدها. وتشكل

التي تقوم بها حاليا الأطراف الصومالية بنفسها واللجنة الأمنية المشتركة المنشأة عملا باتفاقية جيبوتي.

في البداية، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى بيان صحفي صدر البارحة عن الاتحاد الأفريقي، والمؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والذي ينص على ما يلي،

”إن رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، يتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة في الصومال.

”إنه قلق بصفة خاصة حيال المأزق السياسي والصدع داخل القيادة العليا للحكومة الاتحادية الانتقالية.

”ويعرب رئيس المفوضية عن قلقه البالغ إزاء تزايد أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. إن هذا مؤشر واضح على زيادة تدهور الوضع وما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى لهذا البلد والمنطقة والمجتمع الدولي عموما. وهو يدعو إلى بذل المجتمع الدولي لمزيد من الجهود المستدامة والمتضامنة لدعم مساعي السلام في الصومال بما في ذلك النشر المبكر لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”علاوة على ذلك، يرحب رئيس المفوضية بالبيان الختامي للدورة الثلاثين غير العادية لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الوضع السياسي والأمني السائد في الصومال، والتي عقدت في أديس أبابا يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ويعرب عن تأييده التام للموقف الذي اتخذ مجلس وزراء هذه الهيئة الحكومية الدولية. وقد ناشد رئيس المفوضية قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية العودة السريعة إلى مقديشو والتركيز على

العربية ووكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، على العمل بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، وبالتنسيق معه، بصفته المحاور الأساسي، لدعم عملية السلام.

وفي الختام، لا يكفي أن نمارس، كما حدث في السابق، سياسة ”انتظر لنرى“. فالصومال بحاجة إلى راع جاد، كما ذكر، لدفع السلام قدما. ونحن نعتمد على مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة لتحديد الخطوات الملحة والقيام بها لتنفيذ الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في أسرع وقت ممكن، لأننا نواجه العديد من التحديات وانعدام الأمن و كارثة إنسانية.

وآمل مخلصا أن يتجاوب المجتمع الدولي ومجلس الأمن إيجابيا هذه المرة، وبطريقة أكثر استباقية وفي الوقت المناسب، مع ندائنا لنشر قوة من الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار بشكل عاجل وفوري، وهي قوة تكون متعددة الجنسيات، وفي وقت لاحق، عندما يكون الوضع مناسباً، نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الدائم للصومال على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيدة ليلي راتسيفاناندريهامانا.

السيدة ليلي راتسيفاناندريهامانا (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يرحب الاتحاد الأفريقي بمبادرتكم لتنظيم هذه الجلسة في وقت مناسب، ونعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام ميكيريوس مانكيريس وكلمة من قدم إحاطة إعلامية إلى المجلس هذا الصباح.

ونحن نثني على تقرير الأمين العام، الذي وصف بشكل شامل الحالة في الميدان، بما في ذلك الجهود الدؤوبة

باعتبارها مسألة ملحة. وكررت الحكومة الصومالية وأطراف صومالية أخرى تأكيد هذه الدعوة في مناسبات مختلفة.

وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2008/709)، يبذل الاتحاد الأفريقي كل الجهود الممكنة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فيما تواصل القيام بعملها على الأرض، وإلى أن يتم نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وطولبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المساهمة بقوات إضافية في البعثة لتمكينها من بلوغ قوامها المأذون به والبالغ ٨ ٠٠٠ فرد، زيادة عن قوامها الحالي البالغ ٣ ٠٠٠ فرد من أوغندا وبوروندي. ووجه نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي واللوجستي الضروري لمساندة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونحن نرحب بمبادرة الأمين العام لنشر قوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار كما ينص اتفاق جيبوتي. ونكرر إعلان استعداد الاتحاد الأفريقي للعمل على إدماج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تلك القوة، على أمل أن يساعد ذلك في الانتهاء من استكمال الشروط لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال.

وكما أشار المدير زينينغا، لا يزال هناك بعض التردد في ما يتعلق بهذه القوة المتعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار. ولذلك نحث كل الدول الأعضاء، وليس فقط الدول التي اتصل بها الأمين العام، على الرد إيجابياً وتشاطر المسؤولية لإنشاء هذه القوة المتعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار.

وفي الوقت الذي تدل فيه كل المؤشرات على تدهور الوضع الميداني في الصومال، نعتقد أنه من الضروري جدا استغلال الفرصة السانحة التي يتيحها التزام أصحاب المصلحة المختلفين والأطراف الصومالية نفسها لتحقيق سلام وأمن دائمين. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوة حاسمة من شأنها أن تمكننا من التصدي للتحديات على الأرض.

قضايا الحكم، وخاصة تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي، فضلا عن اتفاق جيبوتي للسلام وإعلان الهيئة الحكومية الدولية المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ويشير ذلك البيان الصحفي إلى ما البلاغ الصادر عن اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في الصومال الذي عقد في أديس أبابا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ورحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بلاغه بالتوقيع في جيبوتي يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على اتفاق بشأن طرائق تنفيذ إنهاء المواجهة المسلحة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية و”تحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وأشاد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال على هذه الخطوة الإضافية في تنفيذ اتفاق جيبوتي المبرم في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وحثهما على التقيد الصارم بالتزامهما.

وقد رحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا بالإعلان الذي اعتمده الدورة غير العادية الثالثة عشر لجمعية رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية، التي عقدت في نيروبي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأعرب مجلس السلام والأمن عن تأييده الكامل للإعلان وحث جميع الأطراف الصومالية المعنية على التنفيذ الكامل وببنية حسنة لقرارات مؤتمر القمة هذا، بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد في الإعلان.

وأود التأكيد على مناشدة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الواردة في ذلك البلاغ لاتخاذ الخطوات الضرورية للتفويض بنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال

الأفريقي في الصومال، إذ تستهدفهم الهجمات أيضا بشكل يومي تقريبا. ونحن بالطبع ندين هذه الهجمات بأشد عبارات الإدانة الممكنة.

ونريد أيضا تقدير الجهود التي تبذلها بعض الجماعات في الصومال لتحقيق السلام في بلدها ونرحب بتوقيع اتفاق إنهاء المواجهات المسلحة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إضافة إلى المناقشات الأخرى بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال لتنفيذ اتفاق جيبوتي البالغ الأهمية. ويجب دعم الأطراف من خلال بناء القدرات وبناء الثقة ومن خلال توفير الحد الأدنى من الأمن.

ولكن السلام الدائم سيظل يراوغنا ما دامت جماعات معينة خارج عملية السلام. وناشد كل تلك الجماعات التي لم تنضم بعد إلى اتفاق جيبوتي أن تفعل ذلك لتمكين الصومال من مواصلة المضي قدما.

ومما يثير قلق وفد بلدي أيضا ما نقل من تقارير عن وجود خلافات حتى داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية. لقد حان الوقت لأن تمارس قيادة الصومال الإرادة السياسية وأن تعمل من أجل مصالح الصومال، الأمر الذي من شأنه أن يحقق السلام في البلد.

ولكن النقطة الأهم هي أن مجلس الأمن أسند إلى الأمين العام، في جملة أمور أخرى، مهمة إعداد خطط احتياطية وتقديم شرح تفصيلي للدعم الممكن الذي يمكن تقديمه للصومال. إننا نشكر الأمين العام المساعد مينكيربوس وممثل إدارة عمليات حفظ السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ولكن، وكما أشار الأمين العام نفسه، فإن الكثير مما يمكن القيام به يتوقف على الردود الإيجابية للدول الأعضاء. وهذا يطرح السؤال، في حال عدم وجود ردود إيجابية من الدول الأعضاء، عما سيحدث للشعب الصومالي؟

إن القرصنة، والسرققة المسلحة، والعنف، والتهدية، واليأس، وتهدية الهجمات الإرهابية، على سبيل المثال لا الحصر، ليست سوى الأعراض الظاهرية للمشاكل الأعماق التي يعاني منها الصومال منذ قرابة عقدين. وأود أن أسترعي انتباه المجلس بصفة خاصة إلى العنف المفرط، والمعاناة والموت اللذين تتعرض له النساء والأطفال الأبرياء في الصومال.

وفي الختام، نيب بهذا المجلس أن يقدم ردا في المرحلة الحالية من شأنه أن يجسد إيمان وثقة الصومال وأفريقيا واجتمع الدولي بأسره في مجلس الأمن بصفته راعي السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة راتسيفاند راهمانانا على بياها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن الحالة في الصومال إضافة إلى التوصيات بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتسوية الصراع، وكما وردت بالتفصيل في تقرير الأمين العام (S/2008/709).

إن تقرير الأمين العام، الذي تؤكد المعلومات التي قدمتها المنظمات الإنسانية، يشير إلى أن الوضع الأمني والإنساني في الصومال يتدهور بسرعة كبيرة وأنه أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح بين السكان المدنيين، وإلى سوء التغذية وزيادة عدد المشردين داخليا.

ولا شيء من ذلك مجديد. لقد تُرك هذا الوضع في الصومال يتدهور إلى هذه المرحلة نتيجة الصراعات المستمرة بين الجماعات المختلفة في الصومال، نتيجة عدم تحرك المجتمع الدولي إلى حد كبير. والجزء المحزن هو أن هناك خطرا شديدا من احتمال أن يزداد الوضع سوءا. ولم ينجح حتى العاملين في المساعدة الإنسانية أو في الأمم المتحدة أو بعثة الاتحاد

العام المساعد من إدارة الشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية والممثل الدائم للصومال.

معروض علينا تقرير الأمين العام (S/2008/709) الذي يتناول جملة من المسائل المنفصلة، وهي الحالة العامة في الصومال من وجهات النظر السياسية والأمنية، وفوق كل شيء الإنسانية، والعناصر الأساسية المتعلقة بالتخطيط لإرسال قوة دولية محتملة، سواء كانت قوة متعددة الجنسيات، أو فيما بعد قوة حفظ سلام، وأخيراً مسألة مكافحة القرصنة. وبطبيعة الحال، فإننا سنحتاج إلى إجراء مناقشات أكثر تقنية فيما يتعلق بالموضوع الثاني، وهنا أود أن أقتصر في حديثي على مكافحة القرصنة.

كما أعلن هنا رئيس الجمهورية الفرنسية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فإنه قام بمبادرة لتأمين الحماية العسكرية للقوافل البحرية لبرنامج الأغذية العالمي، والتي انضمت إليها هولندا والدانمرك وكندا. ولكن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قامت بالتعبئة لمكافحة القرصنة عموماً على أساس القرارات ١٨١٤ (٢٠٠٨) و ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨). وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي خطوة هامة جداً للبدء بعملية بحرية تابعة للاتحاد الأوروبي قبالة السواحل الصومالية لمدة سنة. وستنطلق هذه العملية في ٨ كانون الأول/ديسمبر بموافقة كاملة من السلطات الصومالية. وستشارك في العملية خمس إلى ست سفن مزودة بالقدرات الجوية، وستحمي قوافل برنامج الأغذية العالمي والسفن المعرضة للخطر، وستكبح أعمال القرصنة والهجمات المسلحة قبالة الساحل الصومالي. وقد رحب الأمين العام يوم أمس بتلك العملية.

وقد أشار عدد كبير من الدول - بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الروسي

هل يترك وشأنه ليعاني حتى يأتي في وقت ما من يرغب في تقديم المساعدة؟ ويقول الأمين العام في الفقرة ٥٢ من تقريره إنه قام بالفعل بشن الجهود، بما في ذلك قيامه شخصياً بزيارة بعض البلدان التي يمكن أن تساعد والتحدث إليها، ولكن لم يكن هناك حتى الآن سوى القليل من الدعم. ويصبح السؤال المطروح إذاً، ما هو دور مجلس الأمن بالنسبة لحالة لا تستجيب فيها الدول الأعضاء؟ للأسف نحن الذين ننفذ ولاية صون السلم والأمن الدوليين. فما هي إذاً مسؤولية مجلس الأمن في مثل هذه الحالة؟ وآمل أن تكون هذه هي المسألة التي سنناقشها لأن شعب الصومال لا يمكن أن يترك لحسن نوايا الدول الأعضاء التي قد ترغب في تقديم المساعدة في وقت ما.

لقد وردت تقارير كثيرة عن عمليات قرصنة تثير قلقنا البالغ، ونحن ندين ظاهرة القرصنة التي يبدو أنها تتعاظم بسرعة كبيرة. وقد أشار ممثل المنظمة البحرية الدولية إلى العدد الكبير من السفن وآلاف الضحايا نتيجة لأعمال القرصنة هذه. ولكن هذه القرصنة لن يتم التصدي لها أبداً، كما جادلنا دائماً، إلاً عندما تنصدي للحالة في الصومال. نعم، القرصنة تحظى بالتغطية الإعلامية. وهي تستحوذ على اهتمامنا جميعاً، ولكنني أعتقد أنه حان الوقت لكي تستحوذ على اهتمامنا حالة الشعب في الصومال. وآمل أن تساعدنا اقتراحات ممثل المنظمة البحرية الدولية في مجلس الأمن على معاونة البلدان التي تراقب المياه الصومالية، ولكننا نأمل أن يكون للمجلس طاقة مماثلة أيضاً لكي يتذكر شعب الصومال.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المتكلمين السابقين، وخصوصاً الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، التي ائتمنها القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) على القيام بدور هام، وبالطبع أشكر أيضاً الأمين

في مقديشو، تكون قوية ومجهزة بشكل مناسب ومفوضة من مجلس الأمن. وستكون تلك مرحلة ضرورية لتهيئة الظروف لنشر عملية لحفظ السلام في المستقبل.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة كوستاريكا على تنظيم هذه المناقشة الشاملة بشأن الصومال، وأن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات. كما أن ممثل الصومال وممثل الاتحاد الأفريقي قدما رؤى وتوقعات لما يمكن لمجلس الأمن أن يفعل وما يجب أن يأخذه بعين الاعتبار بشكل كامل.

إن الحالة الأمنية والإنسانية مستمرة في التدهور في الصومال. واحتطاف الرهائن يمثل تحديا مقلقا للغاية لعدد من البلدان، بما فيها بلدي. وتحت إيطاليا الأطراف الصومالية على وقف أعمال العنف والانضمام إلى العملية السياسية. إن العامل الحقيقي الذي يحد من فعالية الجهود السلمية الحالية هو الإبطاء في تنفيذ اتفاق جيبوتي. ولم تظهر الأطراف حتى الآن أن وقف المواجهة العسكرية يؤدي إلى نتائج ملموسة على الأرض، وهناك حاجة إلى البدء فورا بتنفيذ نشر القوة المشتركة للحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل تحرير الصومال، بالإضافة إلى البدء في المحادثات بشأن حكومة الوحدة المنتظرة. ونتطلع إلى اجتماع الأطراف التالي في جيبوتي يوم السبت المقبل لدفع تلك العملية.

ونرى من الضروري أن تتغلب المؤسسات الاتحادية الانتقالية على ما بينها من خلافات بشكل عاجل إلى أقصى حد. فعجزها عن ذلك سيؤدي إلى انهيار ما يزيد على ست سنوات من جهود السلام بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية منذ بدء مؤتمر المصالحة في كينيا. ونرحب بتجديد الهيئة بذل جهودها لمساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في هذا المسعى.

والدول الآسيوية الرئيسية مثل الهند - إلى رغبة تلك الدول في الاستجابة إلى نداء مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي ليس القوة الوحيدة التي تصرف ولا يرغب في أن يكون كذلك. إن التحديات هائلة، وكما ذكرنا بذلك الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية. وهذا بطبيعة الحال يطرح مسألة التنسيق لجهود المجتمع الدولي. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي خلية للتنسيق ستكون المحاور الوحيد مع جميع شركائه. ويود الاتحاد من الأمين العام أن ينشئ داخل الأمانة مركز اتصال موحد لجميع دوائرها، والذي سيقوم بدور محاور مع الاتحاد الأوروبي.

إننا نعتقد أنه بالإضافة إلى ذلك يمكن للأمين العام أن يؤدي دورا في المساعدة على التعبئة الدولية، ولكن من وجهة نظرنا لن يكون التنسيق العسكري الحقيقي مجديا.

وفي هذا الصدد، نحن نناشد المجلس أن يبقى قيد نظره تمديد ولاية القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨)، التي سنتهي في بداية كانون الأول/ديسمبر، وهي ضرورية للاستمرار في مكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي. وقد أعلننا بشكل جماعي عن عزمنا على القيام بذلك عندما اتخذنا القرار ١٨٣٨ (٢٠٠٨) بالإجماع.

وأخيرا، أود أن أنتقل إلى العلاقة بين مكافحة القرصنة والوضع المأساوي للشعب الصومالي. من الواضح أن الأسباب الجذرية للظاهرة التي يعاني منها ذلك البلد حاليا هي الحرب، والدولة الضعيفة، ونقص الفرص الاقتصادية، وبلا شك أعمال الجماعات الإجرامية، وهذه هي الأسباب الجذرية للقرصنة. ولا يمكن القضاء على السبب الأخير إلى الأبد إلا عندما تتم معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

إن أي عملية لمكافحة القرصنة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل مكان عمل قوة دولية في الميدان. وفرنسا تؤيد تماما فكرة نشر قوة متعددة الجنسيات

أيضا فرصة لتناول مسألة الولاية على الأفراد المقبوض عليهم.

وتعرب إيطاليا عن تأييدها للإجراء السريع الذي اتخذه المجتمع الدولي، وتقدم حاليا وحدة قيادة ووحدتين للمجموعة البحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي العاملة في المنطقة. كما تؤيد إيطاليا إطلاق الاتحاد الأوروبي للعملية أطلانطا، التي ذكرها الوفد الفرنسي وقدم وصفا لها، ونود أن نحث على تعزيز التنسيق فيما بين جميع المبادرات المختلفة القائمة.

السيد دباشي (الجمهورية العربية الليبية): في البداية أشكر السيد أمين عام المنظمة البحرية الدولية والسيد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ومدير شعبة أفريقيا الثانية بإدارة عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى السيد مندوب الصومال، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها لنا.

ما زال الوضع الأمني والإنساني في الصومال مصدر انشغال وقلق بالغين للمجتمع الدولي، رغم التقدم الذي أحرز مؤخرا في المفاوضات بين الحكومة الانتقالية الاتحادية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، فأعمال العنف والاقتتال ما زالت مستمرة بل وتصاعدت. وفي هذا الصدد نجدد إدانتنا للتفجيرات التي حدثت في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي وكان من ضمن أهدافها مقر بعثة الأمم المتحدة في الصومال، ونجدد تعازينا لأسر الضحايا.

ولا شك أن التطورات الأخيرة في الميدان قد تمثل انتكاسة للجهود التي بُذلت من قبل السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، وربما تقضي على الآمال التي ولّدها التوقيع على اتفاق جيبوتي، بالإضافة إلى اتفاق وقف إطلاق النار. ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن ندعو كافة الأطراف في الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى تجاوز الخلافات وتوحيد جهودها والإسراع بالتشكيل الوزاري الجديد،

وللأمم المتحدة دور رئيسي تؤديه، وتنسم القيادة القوية والفعالة التي يوفرها الممثل الخاص عبد الله بأهمية حاسمة لنجاح عملية السلام. ولكن يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تساند فعليا الدينامية السياسية الحالية من خلال عدد من الطرق الأخرى: تقديم المعونة المالية، وتقديم المساعدة التقنية للأطراف في اتفاق جيبوتي، وتقديم الدعم لإنشاء القوات المشتركة.

وانتقالا إلى الخيارات الأمنية، نحيط علما بجهود الأمانة العامة لتكوين قوة متعددة الجنسيات للصومال. ونظرا لإلحاح المسألة، نرى أنه لا بد من تحديد إطار زمني واضح، إما أن يتم خلاله تشكيل القوة المتعددة الجنسيات، وإما أن تنتقل إلى خيارات أخرى. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع الاهتمام بالفقرة ٥٢ من التقرير (S/2008/709)، التي يشير فيها الأمين العام إلى اعتزامه تقديم مقترحات بديلة، ونود أن نطلب إلى الأمانة أن تبدأ الآن في التخطيط لتلك المقترحات حيث لا يوجد سبب للانتظار أطول من ذلك.

ونشدد أيضا على ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والواقع أننا بينما نسمع تقريرا بعد تقرير من الأمانة، فإن القوات الأفريقية هي الوحيدة التي تتعرض للمخاطر في الميدان، وذلك منذ أوائل عام ٢٠٠٧. وأعتقد أنها لا تستحق منا أرفع التقدير فحسب، بل هي جديرة بالدعم الملموس، فضلا عن منظور واضح لنقل مسؤوليتها إلى الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة القرصنة أمام ساحل الصومال، يود وفدي أن يدعو أعضاء المجلس إلى بدء العمل بأسرع ما يمكن على تجديد الإذن الوارد في الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) وربما يمكن أن يتيح القرار القادم

ونؤيد اقتراح الاتحاد الأوروبي في أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بدور في تنسيق عمليات محاربة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونأمل أن تكون إدارة عمليات حفظ السلام قد درست هذا الاقتراح وتوصلت إلى رأي بشأنه. ولكننا نؤمن بأن مسألة القرصنة ليست سوى نتيجة لمشكلة الصراع وعدم الاستقرار في الصومال، وهي ستتتهي حتما إذا ما تمكنا من إيجاد حل سياسي لمشكلة الصومال في إطار نهج شامل لمعالجة جميع المشاكل.

أصبحت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لنشر قوة دولية على الأرض، أيًا كانت تسميتها. ونعتقد أن الاتفاق الذي وقّع مؤخرا بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، يضع حجر الأساس لنشر هذه القوة. ونخص بالذكر اتفاق وقف إطلاق النار الموقع يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عقب اجتماع اللجنة الأمنية الرفيعة المستوى، والذي يُعتبر خطوة هامة في هذا الاتجاه. لا شك أن الأولوية يجب أن تُعطى في الوقت الحالي لتشكيل قوة دولية لتحقيق الاستقرار وتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي لتكون جزءاً منها.

ولكن للأسف فإن تقرير الأمين العام الذي بين أيدينا، لا يقدم إلينا إطاراً زمنياً لتشكيل هذه القوة، كما أن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما منذ قليل من طرف الأمانة العامة، تجعلنا أكثر انشغالاً، لأنه حسب فهمنا تم التأكيد على أن الظروف غير مواتية لنشر هذه القوة بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة. ولكننا جميعاً نعرف أن الأمم المتحدة لديها تجارب عديدة في إرسال قوات لحفظ السلام، وقوات متعددة الجنسيات، دون أن يكون الوضع مستقرًا في منطقة عملياتها.

وإذا كنا لا نريد إرسال قوة في الظروف الحالية، فما هي البدائل؟ هل نقول للملايين الذين يعانون في

بما يخدم مصلحة الشعب الصومالي. وندعو كذلك إلى تنسيق الجهود والمبادرات الإقليمية والدولية كافة بما يتفق مع الدور الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، بحيث تكون جميع هذه الجهود داعمة لجهوده وليست موازية لها.

والوضع الإنساني يزداد تدهورا والمنظمات الإنسانية وعمال الإغاثة يتعرضون للاعتداءات والتهديد من قبل المجموعات المسلحة. ودفع هذا الأمر ببعض المنظمات الإنسانية إلى تعليق أنشطتها، وهو ما أثر بالتالي على حوالي مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. والوضع الإنساني في وسط وجنوب الصومال بشكل خاص يزداد تدهورا لوجوده خارج نطاق عمل وكالات الإغاثة.

وهناك مشكلة إنسانية أخرى كانت محصلة طبيعية للقتال الدائر بين الأطراف المختلفة، وما زالت تثير قلقنا، وهي مشكلة النازحين والمشردين داخليا. فقد أدى القتال في مقديشيو إلى تشريد ١٠٨ ٠٠٠ شخص في الأسبوع الأول فقط من الشهر الحالي، وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للمشردين إلى ١ ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد.

ونشير أيضا إلى أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، التي ما زالت بدورها تشكل خطرا فعليا يهدد الملاحة الدولية. وللأسف فإن الإحصائيات الصادرة عن مكتب المنظمة البحرية الدولية تعطي صورة قائمة للوضع هناك. ولكن ما يبعث على التفاؤل بعض الشيء هو الاستجابة السريعة من طرف عدة دول لقرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) بشأن محاربة القرصنة. ونحن نشي على جميع الدول التي تعاونت مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن، ونؤيد دعوة الأمين العام الدول الأعضاء الأخرى إلى المشاركة في هذا الجهد. وفي هذا الصدد نشي بصورة خاصة على الدول التي قامت بتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها.

الجارية حالياً. وهنا نرحب بالتقدم الملحوظ المحرز في المفاوضات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وبالقرارات المشتركة التي تم اتخاذها، بما في ذلك القرارات المتعلقة بوقف المواجهة المسلحة بينهما، وبالإطار الزمني لانسحاب القوات الإثيوبية وانتشار قوة أمنية مشتركة. إن التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر هو أيضاً موضع ترحيب. ونحن نتطلع إلى تنفيذه الكامل. ومن المؤسف أن المأزق المؤسسي الراهن يقوّض هذه الإنجازات. وهذا ما يجعلنا نعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد لتجاوزه بأسرع ما يمكن.

إن وفد بلدي، شأن الأطراف نفسها، يعلّق أهمية كبرى على دور اللجنة الرفيعة المستوى التي نص عليها اتفاق جيبوتي، والتي تتشارك رئاستها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم للجنة كل الدعم الذي تحتاج إليه لمساعدة الأطراف على التقيّد بالتزاماتها. ويرحب وفد بلدي برغبة الاتحاد الأفريقي في تقوية بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال لدعم تنفيذ اتفاق جيبوتي.

وفي ما يتعلق بقوة أمنية لإحلال الاستقرار، يحيط وفد بلدي علماً بالخطة التي صاغتها إدارة عمليات حفظ السلام، وبالمبادرة التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد. ومنتظر باهتمام التوصيات الموعود بها والواردة في الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام (S/2008/709). وفي غضون ذلك، يأسف وفد بلدي لأن الاستجابات لنداء الأمين العام كانت ضعيفة ومترددة. ونأمل أن تكون هناك استجابة سريعة لندائه، ونداء الحكومة الاتحادية الانتقالية - وهو ما أكده مجدداً الممثل الدائم للصومال هذا الصباح - من أجل تنفيذ نشر قوة متعددة الجنسيات، وبعدها عملية لحفظ السلام في الصومال.

الصومال بأننا غير قادرين على مساعدتهم؟ لا أعتقد أن ذلك حل. نعتقد أننا يجب أن نستغل اتفاق جيبوتي لتهدئة الأوضاع والشروع فوراً، وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، في نشر قوة دولية للاستقرار في الصومال. ونحن نؤيد جهود الأمين العام في طلبه إلى الدول الأعضاء للمشاركة بالقوات والأموال والمعدات اللازمة لبناء القوة المقترحة، ونحث الدول القادرة، وأؤكد على الدول القادرة، على التجاوب مع هذا الطلب بهدف دعم اتفاق جيبوتي وإعادة الأمن والسلام اللذين حُرِمَ منهما الشعب الصومالي لسنوات طويلة.

ونحن نأمل أن نحصل على رأي الأمين العام، الذي وعد به في الفقرة ٥٢ من تقريره، بأسرع ما يمكن، وبما في ذلك المقترحات البديلة عند الضرورة.

السيد تندريريغو (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد منكيربوس والسيد زينينغا والسيد متروبولوس على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة. ونشكر أيضاً الممثل الدائم للصومال والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي على بيانهما هذا الصباح.

اسمحوا لي أن أبدأ بإعادة تأكيد إدانة وفد بلدي الشديدة لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الصومال، ولا سيما تلك المرتكبة ضد بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وضد العاملين في المجال الإنساني، ومؤخراً، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، الهجوم التفجيري الانتحاري على مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هرجيسة. ونتوقع أن يُساق مرتكبو هذه الأعمال إلى العدالة.

لقد رحبنا بتوقيع اتفاق جيبوتي في آب/أغسطس، وندعو الموقعين إلى الالتزام بدون تحفظ وبنية حسنة بالامتنال لذلك الاتفاق، وذلك عملاً بالالتزامات التي تعهدوا بها. وفوق ذلك، يجب أن يشارك جميع الصوماليين في العملية

تحذرنا البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح وتقرير الأمين العام (S/2008/709) بوضوح من أنه بينما قد يكون لدينا ما يدعو للتفاؤل بأن الأطراف في الصومال ستحرز مزيدا من التقدم في التوصل إلى حل سياسي، فإن ما تبذله من جهود يواجهه تيارا من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية. ومن المؤسف جدا أن الوضع في الصومال يمر بمحلة تزداد فيها جاذبية الخيار العسكري ويبدو أن بعض الأطراف الصومالية أصبحت أكثر قدرة على القيام به مقارنة بقدراتها قبل عام أو أكثر. والدليل على ذلك التوسع في بسط السيطرة على الأراضي وغيرها من النجاحات التي حققتها جماعات المعارضة المسلحة.

ووفي نهاية المطاف، فإن قادة الصومال وشعبه مسؤولون عن مصير بلدهم. ويتعين عليهم جميعا دون استثناء أن يجتمعوا معا وأن يتفقوا على إطار سياسي لتحقيق السلام وأن يقرروا ما ينبغي القيام به بعد الفترة الانتقالية. ولذلك، نرحب بالالتزام بعملية جيبوتي والاتفاق على وقف الأعمال العدائية المسلحة، الموقع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ونتطلع إلى استمرار امتثال الطرفين.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يملك عصا سحرية لحل المشكلة الصومالية، لكن من الممكن - ومن الواضح أنه ينبغي - بذل المزيد من الجهود لمساعدة الصوماليين على تسوية حالة من أشد حالات العنف والمعاناة الإنسانية. وتتطلب العملية السياسية، بما فيها الدور التنسيقي الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، دعما دوليا مستمرا. ونرحب بإسهام أعضاء المجتمع الدولي في عملية جيبوتي. إن توحيد الجهود المقترن بالدور التنسيقي القوي الذي يقوم به الممثل الخاص يكون أكثر أهمية حيث تتزايد التحديات في الظروف الحالية.

لكن من مسؤولية المجلس أن يستبق الأحداث والاستجابات التي سيقترحها الأمين العام، بحيث يستطيع إيجاد نُهج ممكنة لمعالجة المسألة.

إن تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية يفاقم الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في البلد. ونحن نرحب بالمساعدة التي يقدمها عدد من الدول لضمان سلامة النقل البحري في المنطقة. ولكن يجب أن نتذكر أن مكافحة هذا الخلل الأمني تتطلب حل الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة في الصومال. وإننا ممتنون للمنظمة البحرية الدولية على جهودها، ونرى أن توصياتها تستحق أوثق الاهتمام.

ويود وفد بلدي في الختام أن يؤكد مجددا أمله في أن تتواصل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بهدف تدعيم القدرة المؤسسية للاتحاد، دعماً لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والتي لا تزال القوة الوحيدة ذات المصدقية في الصومال حاليا. ونحن ننضم إلى الأمين العام في دعوة المجتمع الدولي إلى تزويد البعثة بكل مساعدة مالية ولوجستية ممكنة. أخيرا، وكما قلنا هنا في مناسبات سابقة عديدة، إن مصداقية الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، هي على المحك في الصومال.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ كلمتي بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام المساعد منكيريوس والسيد زينينغا.

ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي. كما نرحب بمشاركة الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية في جلسة اليوم، وفقا للقرار ١٨١٦ (٢٠٠٨). ونحن ممتنون لهم على البيانات التي أدلوا بها.

البحرية قبالة ساحل الصومال فحسب، وإنما تؤثر سلبا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة أيضا .

ولذلك السبب، تؤيد إندونيسيا القرارين ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨). فهما يوفران الإطار القانوني اللازم لمساعدة الصومال في مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن قبالة سواحل ذلك البلد. وليس هناك أدنى شك في أهمية تعزيز تعاون الدول للقضاء على هذه الأعمال. ومع ذلك، فمسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال، كما أعدنا التأكيد نحن وآخرون في مناسبات مختلفة، بما في ذلك مناقشة اليوم، هي نتيجة فرعية للفوضى وعدم القدرة على إنفاذ القوانين. والمفتاح لمكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر قبالة ساحل الصومال يكمن في العملية السياسية، التي يتعين دعمها باستمرار من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم

بالإنكليزية): أولا أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2008/709) عن الحالة في الصومال. كما نود أن نشكر الأمين العام المساعد منكيريوس على عرضه للمستجدات بشأن الأحداث الأخيرة، سواء داخل الصومال أو خارجه، وعلى آرائه بشأن كيفية المضي قدما. ونحن أيضا ممتنون لمدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام والأمين العام لمجلس المنظمة البحرية الدولية والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي والممثل الدائم للصومال على الإحاطات الإعلامية التي قدموها والبيانات التي أدلوا بها اليوم.

ويلاحظ وفدي مع التقدير التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في تنفيذ عملية السلام الصومالية، ولا سيما التوقيع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في جيبوتي على وثيقتين هامتين: طرائق تنفيذ وقف المواجهة المسلحة والإعلان

ونأمل في أن القرار الذي اتخذ اليوم بشأن توسيع نطاق نظام الجزاءات المفروضة على الصومال سيسهم في التعجيل بإرساء السلام والاستقرار في الصومال. أما بخصوص مسار حفظ السلام، فسيكون من المفيد، وربما لا مفر من افتراض وجود بيئة معادية. ويشير الأمين العام إلى تلك النقطة بوضوح في تقريره. وعلى أرض الواقع، فإن الشرط الأساسي لعملية نشر من أي نوع هو أن تحظى بموافقة وقبول القادة وغالبية السكان في الصومال. ولذلك، يبقى الإطار السياسي عاملا رئيسيا لنجاح مشاركة الأمم المتحدة.

والأمر الهام في هذه المرحلة هو استمرار التخطيط واستكشاف الخيارات والإسهامات. وعندما يحين الوقت لقيام المجتمع الدولي بنشر قوات، نريد أن نضمن أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة على استعداد تام.

وفي غضون ذلك، لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هامة جدا. ونرحب بدعم الأمين العام المستمر للبعثة، ولكن يتعين أن تعقد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العزم عاجلا على تعزيز الدعم للبعثة. فهي تواجه تحديات أكبر، وفي الوقت نفسه، فقد ألقى اتفاق جيبوتي على عاتقها مسؤوليات أكبر.

وأخيرا، أنتقل إلى مسألة القرصنة، حيث نود أن نؤكد مجددا إدانتنا وشجبنا لجميع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المياه قبالة ساحل الصومال. كما نود أن نعرب عن تعاطفنا مع دول العلم وغيرها من الجهات التي وقعت ضحية لهذه الأعمال غير القانونية. والحوادث التي تقع يوميا تقريبا تذكرنا باستمرار بخطورة المسألة. فهي لا تشكل تهديدا لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال ولأمن الأنشطة

التي تواجه الصومال. وفي ذلك الصدد، نثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الإقليمية الأخرى لدورها الفعال في عملية المصالحة واستعدادها لدعم تنفيذ اتفاق جيبوتي.

وإذا أريد تحقيق مزيد من التقدم على الساحة السياسية والتحسين في الحالة الإنسانية في الصومال، نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة على وجه الخصوص، أن توفر الدعم المالي واللوجستي والتقني للحكومة الاتحادية الانتقالية، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والاتحاد الأفريقي. ويؤيد وفد بلدي أيضا الخطوات المتخذة لتحقيق النشر المبكر لقوة استقرار دولية في الصومال، وفقا لما طلبته الحكومة الاتحادية الانتقالية والاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام مؤخرا لوضع خطة تفصيلية لهذا النشر والبدء في تحديد الدول الأعضاء المحتمل إسهامها ومفاتيحتها وتشجيعها على المشاركة في تلك القوة المتعددة الجنسيات.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم وأثني عليكم لعقدكم هذه الجلسة بشأن الحالة الحرجة والصعبة في الصومال ولأعرب عن امتناننا لعقدته بشكل علني. ونود أيضا أن نشكر ممثلي الأمانة العامة على إحاطاتهم الإعلامية. لقد أحطنا علما بدعم الأمانة العامة لإنشاء قوة متعددة الجنسيات والصعوبات التي تواجهها في هذا الشأن. وإلى جانب ذلك، نرحب بممثل المنظمة البحرية الدولية واستمعنا باهتمام إلى شواغله إزاء حالة القرصنة في المنطقة. وأخيرا، نشكر ممثل الصومال والاتحاد الأفريقي على بيانتهما. ولقد أثلج صدورنا موقفهما الإيجابي إزاء الحلول السياسية في الصومال، واتفق أيضا مع تأييدهما لإنشاء قوة متعددة الجنسيات.

المشترك بشأن الأهداف السياسية المشتركة. ويجدوننا أمل صادق في أن تمهدا الطريق نحو حوار حسن النية وحشد المساعدة الدولية اللازمة لمزيد العون في تشكيل حكومة وحدة صومالية، على النحو المبين في المادة ٩ من اتفاق جيبوتي. ونحن واثقون من أن هذه هي خطوة حاسمة نحو ضمان السلام والاستقرار في الصومال.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد انعدام الأمن على سواحل الصومال وقبالتها. وفي البر الصومالي، أسفر الاقتتال الدامي بين الجماعات المتمردة وقتالها مع القوات الإثيوبية وحفظه السلام التابعين للاتحاد الأفريقي في مناطق جنوب الوسط وفي مقديشو عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. وفي عرض البحر، فإن الارتفاع الكبير في عدد عمليات القرصنة والسطو المسلح ضد السفن على طول الساحل هو أمر مقلق حقا. وتثير بالغ قلقنا حالتان من الحالات التي وقعت في الآونة الأخيرة حيث استولى القراصنة على السفينة الأوكرانية المسماة إم في فاينا، والحملة بكيفية كبيرة من الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة، وعلى ناقلة نפט تعود ملكيتها للمملكة العربية السعودية.

ونحن نتشاطر مع الأمين العام تقييمه الوارد في تقريره ومفاده أن تدهور الأمن والاستقرار في الصومال يشكل تحديا هائلا ليس لعملية السلام الجارية فحسب، وإنما لوصول المساعدات الإنسانية التي تكتسي بأهمية بالغة بالنسبة للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لمعالجة الأزمة الإنسانية في الصومال أيضا.

وإزاء هذه الخلفية، لا بد من اتخاذ إجراءات مترادفة على الصعيدين السياسي والأمني. ولذلك، ندعو الصوماليين إلى المشاركة في عملية السلام والتنفيذ الأمين لاتفاق جيبوتي والاتفاق على وقف المواجهة المسلحة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لوضع نهج مشترك للتصدي للتحديات

بمجلس الأمن أن يقوم باستعراض هذه الحالة والنظر في إمكانية تقديم نوع من التنسيق لهذه القوات تحت قيادة الأمم المتحدة.

السيد ليو زيمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد هايلي منقريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد ريزيدون زيننغا، مدير الشعبة الثانية لأفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام، على إحاطتهما الإعلاميتين. وأرحب بحضور السيد إيشيموس ميتروبولوس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، وأشكره على إحاطته الإعلامية. فضلا عن ذلك، أرحب بالمثل الدائم للصومال والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي على إحاطتهما الإعلاميتين.

تتابع الصين عن كثب التطورات في الصومال. ونقدر الجهود الجادة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لتعزيز المصالحة السياسية في الصومال. وقبل وقت غير بعيد، أحررت الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال مفاوضات وتوصلا إلى اتفاق في جيبوتي. ونرحب بهذا التطور ونقدر تقديرا عاليا للجهود التي بذلها الممثل الخاص ولد عبدالله في هذا الخصوص.

إن الأولوية الآن هي ضمان التنفيذ السريع لهذا الاتفاق. وناشد بإخلاص جميع الفصائل السياسية المعنية في الصومال أن تصغي إلى تطلعات الشعب الصومالي إلى السلم، وأن تضع المصالح الوطنية فوق كل اعتبارات أخرى وأن تسعى جاهدة لوضع عملية المصالحة السياسية حقا على المسار الموضوعي في أقرب وقت.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الخطيرة في الصومال. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بقوة لمساعدة الصومال في تحسين وضعها الأمني في الوقت الذي يدعم عملية السلام في البلاد. وتقدر الصين بما تقدّر الدور الهام

وبنما يساورها بالغ القلق إزاء حالة عدم الاستقرار في الصومال، ليس بسبب الأخطار التي يشكلها على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل لأنها تؤثر على الحالة الإنسانية للشعب الصومالي أيضا. وهناك عدد قليل من الحالات في العالم تماثل قي خطورتها ما يجري في الصومال اليوم. وفي هذا السياق، طلبت بنما مرارا من الأمم المتحدة تقديم دعم فعال لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي البعثة الوحيدة التي لها أي فعالية في الصومال حاليا، ونأسف لعدم تقديم الدعم لها بالشكل الذي طالبت به البعثة والأمين العام. وللأسف، حالت الهياكل البيروقراطية لهذه المنظمة دون تقديم هذا الدعم.

فضلا عن ذلك، وإذ نؤيد نشر قوة متعددة الجنسيات، فإننا لا ندرك الصعوبات التي تشكلها الأخطار التي تنطوي عليها المشاركة في هذه القوة، ولقد استمعنا في هذه القاعة إلى عدد من الأفكار بهذا الشأن. ولهذا، نؤكد مرة أخرى أن المنظمة ملزمة بتقديم دعم فعال لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالقوات والمواد التي تحتاجها إلى أن يتسنى القيام بعمل أكبر.

أما بخصوص حالة القرصنة، التي من الواضح أنها تسبب القلق لنا جميعا وتتصل بالحالة في الصومال، فإننا نفهم أن تلك الحقيقة لن تمنعنا من البحث عن حلول انفرادية لها عندما يتطلب الأمر ذلك. فلقد وافق مجلس الأمن على أن قوات بحرية من بلدان مختلفة يمكن أن تتوجه إلى المنطقة وبموافقة الحكومة الصومالية لتحاول وقف هذه القرصنة. وكما ذكر ممثل فرنسا، ينبغي لمجلس الأمن أن يجدد رخصته بذلك وأن يعززها.

لكن ما يزعجنا هو أن القوات العسكرية للبلدان المختلفة تعمل بصورة مستقلة في منطقة ضيقة كالمياه الإقليمية الصومالية وخليج عدن. وتعتقد بنما أنه يتعين على

الصومال. ونشجع الأمين العام على مواصلة جهوده في هذا الشأن.

والقرصنة قبالة الساحل الصومالي تزداد وتشكل تهديدا خطيرا على أمن الملاحة الدولية وإيصال المساعدة الإنسانية الدولية. ومنذ بداية هذا العام، اعتمد مجلس الأمن القرارين ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) بشأن هذه المسألة. فهذا لا يبرز شعور المجتمع الدولي الملح في عزمه على مكافحة القرصنة بالجهود المتضافرة فحسب، بل يرسى الأساس القانوني للحرب ضد القرصنة قبالة ساحل الصومال أيضا.

ولأن القرصنة تشكل تحديا لجميع البلدان، فإن مواجهة هذا التحدي تتطلب تعاوننا دوليا قويا. وتتوقع الصين من الأمم المتحدة أن تقوم بدور ريادي في هذا الخصوص. ونعتقد أيضا أن مسألة القرصنة هي مجرد عرض من أعراض الأزمة السياسية والاجتماعية الصومالية العميقة الجذور.

ولا يمكن القضاء على القرصنة بفعالية إلا إذا حسمت الأزمة الداخلية في الصومال. وينبغي ألا يشتت انشغال المجتمع الدولي بالقرصنة قبالة ساحل الصومال انتباهنا عن السبب الأصلي لزيادة القرصنة. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل لإيجاد حل شامل لمسألة الصومال.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أحطنا علما بالإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية والأمين العام المساعد منقريوس وممثل إدارة عمليات حفظ السلام، فضلا عن المعلومات الإضافية التي قدمها ممثلا الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وأود أن أعلق على أربع مسائل.

أولا، في ما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، ومثل الوفود الأخرى، فإن بلجيكا بالطبع قلقة جدا بشأن التدهور المستمر

الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحسين الحالة الأمنية في هذا البلد. وإذا تمكنت بعثة الاتحاد الأفريقي من القيام بواجبها بشكل سلس في ظل الظروف الحالية فهو أمر حاسم في الحالة الأمنية.

ويدعو الأمين العام في تقريره (S/2008/709) الدول الأعضاء التي التزمت بإرسال قوات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى أن تفي بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن. ويدعو أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي إلى البعثة. وتقدر الصين نداءه وتأييده. وفي عام ٢٠٠٧، وبناء على بطلب من الاتحاد الأفريقي، قدمت الصين ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في عملية حفظ السلام في الصومال. وستواصل الصين النظر بإيجابية في هذه الطلبات من الاتحاد الأفريقي.

وتشدد الصين باستمرار على أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنخرط فعليا في المسألة الصومالية. وندعو مجلس الأمن للاستماع إلى النداء القوي من الحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي بأن ترسل الأمم المتحدة إلى الصومال قوات لحفظ السلام في أقرب وقت ممكن لتتولى المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام هناك. وفي هذا الصدد، ندعو الأمانة العامة إلى وضع خطة محددة وتقديمها إلى المجلس. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الفصائل في الصومال إلى العمل بشكل حدي لتهيئة الظروف في البلد التي من شأنها أن تدعم نشر قوات عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في وقت مبكر.

ولقد أحطنا علما بالمشاورات الجارية بين الأمين العام والبلدان المتضررة بشأن نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار في الصومال. وإذا تم تشكيلها حالا، فيمكن أن تكون هذه القوة بمثابة مرحلة انتقالية إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن تسهم في استجابتنا للحالة الأمنية في

سياسية أكثر شمولا. وفتح عملية جيبوتي أمام كل الأحزاب السياسية الصومالية تطور سياسي مهم. وناشد كل الأطراف الفاعلة الانضمام إلى تلك العملية، وبالتالي إظهار قدرتها على تقديم المنفعة العامة الأكبر على مصالحها.

ثالثا، في ما يتعلق بالوضع الأمني، نشكر إدارة عمليات حفظ السلام على التفاصيل التشغيلية التي قدمتها، والتي ما زال يمكن أن تكون أكثر تفصيلا. غير أننا نتفق في نهاية المطاف مع تحليل الأمين العام بأن الوضع الحالي لا يلي متطلبات النشر الوشيك لعملية حفظ سلام للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن القوة الدولية لتحقيق الاستقرار المشار إليها في تقرير الأمين العام (S/2008/709) هي أساسا توسيع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الحالية، رغم أنها قد عززت بوضوح. وبينما ننتظر المزيد من التوضيح فيما يتعلق باستعداد دول معينة لتولي قيادة هذه القوة، ينبغي أن يفضي إلحاح الوضع إلى زيادة الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبعد شهور من المساعي لإيجاد موارد إضافية للبعثة، بات من الواضح أن أي رد إيجابي يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الأطراف في اتفاق جيبوتي على الاضطلاع بمسؤولياتها وتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على أرض الواقع. وهذا هو الحال بشكل خاص في ما يتعلق بإنشاء قوات شرطة وأمن مشتركة. وفي نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة جهوده في مجال بناء القدرة والعمل بطريقة عملية لكفالة الإيصال الناجح والفعال للمساعدات الإنسانية.

رابعا، في ما يتعلق بمكافحة القرصنة - وكما أشارت وفود أخرى أيضا - بلغت أعمال القرصنة قبالة ساحل الصومال، مرة أخرى هذا الأسبوع، مستويات تشير بوضوح إلى الحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء عاجل. وعملية أتلانتا للاتحاد الأوروبي، التي أشار إليها ممثل الوفد

في الأوضاع الإنسانية وأثره المأساوي على السكان المعرضين للخطر بشدة بالفعل. وفي هذا الصدد، نود أن نشي على شجاعة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الذين يواصلون العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. وفي هذا السياق، فإن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني لا يمكن التسامح معها مطلقا، لأنها تظهر بوضوح استهانة مرتكبيها بحياة البشر الذين يزعمون أنهم يدافعون عنهم. ونود الإعراب عن تأييدنا لمناشدة الأمين العام لكل الأطراف الالتزام الكامل بالتزاماتها واحترام الالتزامات الأساسية.

ثانيا، في ما يتعلق بالوضع السياسي، يرحب وفدي بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال في تنفيذ اتفاق جيبوتي. ورغم هشاشة التقدم، فإنه يستحق الدعم بالتأكيد. ولذلك، ترحب بلجيكا بالدعم الذي تقدمه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفريق الاتصال الدولي. ونهيب أيضا بكل الأطراف الإقليمية والدولية الالتزام بدعم تلك العملية وتشجيع كل الأطراف على الانضمام إليها.

غير أن، تلك التطورات الإيجابية ينبغي ألا تنسينا واقعا أكثر قتامة. بداية، يجب أن نقر بأن الخلافات الداخلية لا تزال تقوض مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونهيب بلجيكا بالأطراف الموقعة على الاتفاقات أن تبدي الإرادة السياسية والقيادة الحقيقية، بشكل يتناسب مع خطورة مشاكل البلد، من أجل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الجداول الزمنية المحددة.

ونلاحظ أيضا أن التقدم السياسي لم يؤثر بالشكل المتوقع على الوضع الأمني، بل على العكس، تدهور الوضع الأمني ووضع البلد على شفا هاوية. وفي هذه المرحلة، لا تعلق الآمال في استقرار دائم في البلد إلا على عملية

قائمة نوعا ما. وإذا أخذ هذا في الحسبان، اسمحو لي أن أدلي بعدد من الملاحظات القصيرة.

نعتقد أن التقدم الحقيقي على المسار السياسي هو جوهر حل مستدام طويل الأجل. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في ما يتعلق بعملية جيبوتي للسلام، وبصفة خاصة التوقيع الفني على اتفاق جيبوتي يوم ١٩ آب/أغسطس وتوقيع اتفاق لإنهاء المواجهات المسلحة يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ونثني على الطرفين - الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال - للالتزام الذي أبدياه بعملية السلام حتى الآن. ونأمل أن يترجم هذا العزم إلى إجراءات ملموسة، وبصفة خاصة في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق إنهاء المواجهات المسلحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وكذلك نتفق مع نداء الأمين العام إلى كل الصوماليين ليشاركوا في عملية السلام. ومع ذلك، نأمل أن تكون التطورات المذكورة سالفا ذات أثر حقيقي.

إن الوضع الأمني على وجه العموم لا يدعو للتفاؤل، فالتمرد المستمر الذي يقوم به تنظيم "الشباب". والتقارير المثيرة للقلق بشأن احتمال استهداف الأمم المتحدة في الصومال نفسه وفي البلدان المجاورة في هجوم إرهابي آخر كبير كلها أمور تدعو للقلق. إن استهداف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الحقل الإنساني، الذين يبذلون في ذلك جهودا مضيئة تلقى منا التقدير كله لتخفيف سوء الأوضاع التي يعيشها الشعب الصومالي، ليس فقط أمرا منفرا من الناحية الأخلاقية ولكن ينبغي التعامل معه تعاملًا صارما، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونرحب بفكرة توحيد قوة تحقيق الاستقرار الدولية القابلة للتنفيذ كما وصفها الأمين العام في تقريره، وبالجهد التي بذلها الأمين العام لاحقا لإثارة المسألة مع البلدان المحتمل

الفرنسي في بيانه والتي سيتم نشرها في الشهر القادم، ستقود الجهود لمكافحة القرصنة. وإضافة إلى نشر وسائل إضافية لمكافحة القرصنة، سيكون أحد الأهداف الرئيسية للعملية أتلاتنا تعزيز التعاون فيما بين المبادرات القائمة. وفي سياق مسؤولياتها الأوروبية والدولية، تنظر بلجيكا في إمكانية تقديم سفينة للعملية أتلاتنا في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، تؤكد بلجيكا من جديد استعدادها للتعاون لتمديد التدابير التي أنشأها القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) لتوفير الإطار الضروري للجهود الأوروبية والدولية.

وفي ما يتعلق بقضايا الولاية القضائية الناشئة عن احتجاز مرتكبي أعمال القرصنة، ندعو إلى اتباع نهج عملي يأخذ في الاعتبار الاتفاقات الثنائية والآراء التي أعرب عنها في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، وبصفة خاصة في المنظمة البحرية الدولية.

وفي النهاية، في ما يتعلق باتخاذ القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) ونظامه لفرض جزاءات فردية، نرحب بأنه بات في متناول المجتمع الدولي الآن أداة إضافية لتعزيز جهود تحقيق الاستقرار والمساعدة نيابة عن الصومال من خلال عزل أولئك الذين يهدفون إلى عرقلة عملية السلام وحرمان السكان الأضعف من الحصول على أبسط المساعدات الإنسانية الأساسية.

السيد يورिका (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد منقرئوس، والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، ومدير شعبة أفريقيا الثانية بإدارة عمليات حفظ السلام، والممثل الدائم للصومال والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة على إحاطاتهم الإعلامية وبياناتهم.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2008/709) والملاحظات الواردة فيه. ويجب أن أقر بأنها تعطينا صورة

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
 إننا نشكر ممثلي الأمانة العامة، وعلى رأسهم مساعد الأمين العام السيد منكيريوس، لتقديمهم لنا تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2008/709). كذلك استمعنا بعناية إلى بيانات الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية وممثلي الاتحاد الأفريقي والصومال. ونشكر لهم ما قدموه من تقييمات وآراء.

لقد درج مجلس الأمن في الآونة الأخيرة على الاهتمام المتزايد بالوضع في الصومال. وقد اتخذ في هذا الإطار عدد من القرارات والبيانات الرئاسية لدعم عملية الحل السياسي في ذلك البلد ولحاربة القرصنة. واليوم اتخذنا قرارا جديدا بالغ الأهمية بشأن آلية الجزاءات المحددة الأهداف ضد أولئك الذين يعيقون عملية السلام ويستمرون في توفير السلاح للصومال في مخالفة للحظر المفروض على الأسلحة. ونأمل أن ينفذ هذا القرار بفعالية وبما يكفل تعزيز استقرار الأوضاع داخل الصومال وفي محيطه.

لقد رحبنا في موسكو بالتوقيع على اتفاق جيبوتي بين الحكومة الانتقالية الاتحادية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وناشد الطرفين الالتزام بالاتفاقيات المبرمة، كما نشجع ممثلي المعارضة الذين لم ينضموا إلى الاتفاق أن يفعلوا ذلك بأسرع ما يمكن. كذلك نرحب بتوقيع الأطراف الصومالية، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جيبوتي، اتفاق بشأن وقف المواجهة المسلحة تمهيدا لوقف إطلاق النار. ونتوقع من جميع المشاركين في الصراع أن يتعاونوا تعاوننا بناء من أجل الاحترام الكامل للالتزاماتهم ودعم عملية تعزيز المجتمع واستعادة سلطة الدولة وتحقيق سلام دائم في الصومال.

إن المسؤولية الرئيسية عن إنهاء الأزمة المستفحلة تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الصوماليين أنفسهم. هناك حاجة إلى تقوية فعالية أجهزة الدولة في سعيها إلى حل

أن تؤدي دورا قياديا في المساهمة بقوات. ونأمل أن تأتي هذه الجهود أكلها بحيث توجد في مقديشو قوة دولية متينة في القريب العاجل. وإلى ذلك الحين، وبالأخذ في الحسبان لوجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي نشتم جهودها ونشيد بها، وفي ضوء ما تم إعلانه بشأن دور القوات الإثيوبية، فإننا نضم صوتنا للأمين العام في دعوته لتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويشاطر وفد بلادي أعضاء المجلس شعورهم بالقلق البالغ الذي عبروا عنه بشأن تأثير التدهور المستمر في الوضع الأمني على الوضع الإنساني، المتردي أصلا، للسكان المدنيين. وتسبب التقارير الميدانية بشأن المدنيين الذين يجدون أنفسهم تحت رحمة كل الأطراف المتصارعة هاجسا كبيرا. ويجب أن يتعرض كل الفرقاء للمساءلة بنفس الدرجة لانتهاكهم القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الضمانات المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية دون عائق. وفي مثل هذا الوضع الذي يجد فيه أكثر من ٣ ملايين صومالي أنفسهم في حاجة ماسة إلى المساعدة، فإن حصول المدنيين على المساعدات الإنسانية يجب أن يظل من أولويات المجتمع الدولي ككل.

وأخيرا، لقد ساندنا وسنساند مستقبلا الجهود المبذولة حتى الآن من جانب مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة حلف شمال الأطلسي في العملية التي تقوم بها حاليا والاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة حلف شمال الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر والبلدان منفردة لمحاربة آفة القرصنة قبالة ساحل الصومال. ولكننا بالطبع نعي أن القرصنة في الصومال ليست إلا واحدا من أعراض اضطراب أكبر يتطلب المعالجة من منظور شامل. إننا في كرواتيا على أتم الاستعداد للعمل مع الآخرين بغية تحديد ذلك النهج لمصلحة الشعب الصومالي.

شارك الأسطول البحري الروسي في الجهود الدولية الرامية إلى محاربة القرصنة في الإقليم عملاً بالقرار ١٨١٦ (٢٠٠٨). وتقوم كاسحة الألغام الروسية "نيسراشيمي" حالياً بدوريات قبالة الساحل الصومالي إلى جانب البوارج الحربية للحكومات الأخرى التي تتعاون مع الحكومة الاتحادية المؤقتة. وسيستمر الاتحاد الروسي في اتخاذ تدابير إضافية في هذا المجال.

ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة القرصنة التي أقرها مجلس الأمن، يتطلب عملاً متسقاً ومتفقاً عليه بين الدول. كذلك يجب إيلاء اهتمام متزايد للمسائل المتعلقة باحتجاز الأشخاص المتورطين في أعمال القرصنة والنهب المسلح في أعالي البحار ولتحديد الولايات القضائية لمعاقبة أولئك الأشخاص.

إنني لا أملك إلا أن أتفق مع الرأي الذي سمعناه اليوم والقاتل بأن استعمال القوة وحدها، مهما بلغت فعالية تلك القوة، لن يقضي على مشكلة القرصنة. وأشاطر الرأي القائل بأن إعادة تأهيل الصومال واستقراره السياسي على المدى البعيد يمثلان العوامل الرئيسية التي ستضع، بشكل فعال، حداً لمشاكل القرصنة. ومما لا شك فيه أنه لا مفر من استعمال القوة شريطة أن يجيء ذلك متماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وسنواصل دعمنا لأنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولا شك أن النشر الكامل للبعثة سيساهم في تهيئة الظروف المواتية لعملية المصالحة الوطنية. وفي الوقت ذاته، فإننا نتمسك باعتقادنا بأن إمكانية نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال ما زالت تعتمد بشكل مباشر على تكريس الصوماليين أنفسهم للسلام وعلى وجود تحسن كبير في الحالة الأمنية وتقديم جدي في المصالحة السياسية. ولسوء الحظ، لم تنتهياً تلك الظروف حتى الآن في

المشاكل المعقدة التي تواجه الصومال. ويؤيد الاتحاد الروسي الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية الاتحادية للعودة إلى حكم القانون وتحقيق المصالحة الوطنية وتأمين سيادة الدولة والسلامة الإقليمية للبلد.

بيد أن الحقيقة المعاشة اليوم تظهر أن الوضع لا يزال بالغ التعقيد على الرغم من كل هذه الجهود وأنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي التي تتسم غالباً بنكران الذات. ونشعر بقلق بالغ إزاء التدهور المستمر في الوضع الأمني في الصومال والأخطار المتمثلة في انتشار الصراع إلى كل أنحاء الإقليم. إن تصعيد التوتر يجلب معه بالضرورة خطر زعزعة الاستقرار في وضع هو أصلاً بالغ التعقيد في القرن الأفريقي. ونلاحظ تزايد عدد الانتهاكات لحظر السلاح في الصومال، الشيء الذي يؤجج الصراع في الصومال. إننا نناشد كل الدول أن تكف عن توريد السلاح للصومال. وعلى الدول المجاورة أن تؤدي دوراً بناءً في وضع حد للأزمة، وذلك أمر في مقدورها.

وللأسف، لا مفر من الإشارة إلى الزيادة في عدد الاعتداءات على العاملين في المنظمات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة العاملين في الصومال، وكذلك الزيادة في عدد الأطفال الذين يقتلون أو يصابون نتيجة لاستعمال القوة.

إن الاتحاد الروسي قلق بشدة إزاء صعوبة الأوضاع الإنسانية في الصومال. وقد قدمت حكومة الاتحاد الروسي هذا العام مليون دولار مساهمة منها للصندوق الاستئماني لبرنامج الأغذية العالمي لتوفير المؤن للسكان الصوماليين. كما قدمنا أيضاً مساعدات إنسانية.

ويشعر الاتحاد الروسي أيضاً بالقلق بشكل خاص نتيجة زيادة أعمال القرصنة والنهب المسلح قبالة السواحل الصومالية. ويستعمل القراصنة وسائل متطورة بشكل متزايد في القيام بأنشطتهم الإجرامية مما جعل طموحهم يتنامى. لقد

وفي الفقرة ١٠٣ من تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2008/709)، المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يؤكد الأمين العام أنه:

”حريص على اتساق استراتيجية المجتمع الدولي للتصدي للمخاطر المتعددة التي تواجه استقرار المنطقة ... انطلاقاً من الصومال“.

وإننا نتفق مع ذلك بالكامل. ولا يمكن للمجلس أن يعتمد نهج التجزئة في التعامل مع تلك المشاكل.

إن مشكلة القرصنة قبالة الساحل الصومالي تقدم مثالا بارزا. ومع أننا يمكن أن نشعر بالإغراء للتعامل مع القرصنة كمسألة منفصلة، فإنها نتيجة مباشرة لغياب سيادة القانون والظروف الاقتصادية اليائسة على الأرض. وبالمثل، فإن الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية جميعها مترابطة بشكل وثيق.

وقد شجعنا التوقيع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق وقف المواجهة العسكرية، بالإضافة إلى الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف لإعادة تحرير الصومال. ولكن هذه العملية السياسية يهددها الوضع الأمني المتدهور. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فورية لتحقيق استقرار الوضع بغية استمرار العملية السياسية.

وتلاحظ الولايات المتحدة مع التقدير مذكرة المفاهيم التي قدمتها الأمانة العامة حول القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. وإننا نؤمن بأن الأداء المثير للإعجاب لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك دورها الأساسي في تسهيل استمرار إيصال الإمدادات الإنسانية إلى الصومال، يثبت أن قوات حفظ السلام يمكن أن تؤدي دورا قيما في البلد، حتى في غياب قوة متعددة الجنسيات. ومن الضروري أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي

الصومال. ونحن نعترف بالجهود المبذولة هناك، وفي المقام الأول جهود الصوماليين أنفسهم، ولكن أكرر أن الظروف اللازمة لم تنهياً بعد.

إننا نتشاطر الرأي بأن التنفيذ الكامل لاتفاق جيبوتي سوف يكون خطوة مهمة في هئية تلك الظروف. ومن الواضح تماما أن هناك حاجة إلى مواصلة العمل التمهيدي في إطار الأمم المتحدة. وللأسف، فإن غياب أي تقدم ملحوظ في الحالة الأمنية يلقي ظلالا من الشك على إمكانية نجاح عملية تشارك فيها قوة متعددة الجنسيات. ونحن نتابع بعناية المناقشات بشأن هذه المشكلة، ولكننا نرى أن تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق باتفاق جيبوتي من شأنه أن يكون عاملا هاما في حفز بلدان مساهمة بقوات وإمدادات العتاد أن تقدم مثل تلك الموارد لقوة متعددة الجنسيات.

وعليه، فإن العامل الأساسي اليوم يبقي الحاجة إلى تحقيق تقدم في المجال السياسي. ونعتمد أن الأطراف الصومالية جميعها ينبغي أن تبذل الجهود اللازمة نحو تحقيق هذه الغاية.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد زينغا، والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، والممثل الدائم للصومال على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

الولايات المتحدة تكرر التأكيد على دعمها لعملية الحوار في جيبوتي بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، والعملية التي حددها الميثاق الاتحادي الانتقالي. وندعو جميع أصحاب المصلحة الصوماليين، بما في ذلك قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى المشاركة الفعالة في هذه العملية لصالح تحقيق السلام الدائم والاستقرار والحكم الفعال في الصومال.

العنف لم يجر تحقيقه على الأرض. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله في التوسط في الحوار، فإن العملية السياسية تبدو الآن هشة، ولا بد من القول إنه لم تساعدها الانقسامات داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية. إن ورود التقارير الأخيرة عن تصاعد العنف والتقدم الميداني لحركة الشباب يدل على تدهور الحالة الأمنية. وعليه، فإن الحالة على الأرض في الصومال تزداد سوءا لا تحسنا.

ثانيا، إن الأمن في عرض البحر يزداد سوءا للغاية، كما أشار الزملاء. ووتيرة أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي وصلت إلى مستويات جديدة خلال الأسابيع الماضية. إننا نشجب أعمال القرصنة تلك، التي من شأنها فحسب أن تزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار في الصومال ذاته. والمملكة المتحدة تؤدي دورها الكامل في نشر العملية الدولية في محاولة التصدي لهذه الحالة. ولدينا فرقاطة من الأسطول الملكي تتعامل بشكل دائم مع القرصنة، كما نشرنا فرقاطتين أخريين في المنطقة في حالة استعداد للعمل. كما عرضنا تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأوروبي المنتظرة من خلال تقديم مقر العمليات وقيادة العملية.

إن القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) الذي سيحين موعد تجديد ولايته في الشهر المقبل يأذن بالقيام بتلك العمليات. وعلينا أن ننظر فيه بعناية بغية التأكد من أن ولاية العمليات البحرية تمنح العمليات الموجودة في الميدان الوسائل اللازمة لقمع وردع القرصنة. ومعالجة مشكلة القرصنة لا يمكن أن تنتظر عودة السلام والوثام إلى الصومال.

ثالثا، وكما أشار تقرير الأمين العام، فإن الحالة الإنسانية تزداد سوءا مرة أخرى. ويعتمد ثلاثة ملايين صومالي حاليا على المساعدة الغذائية. وما زال تأمين وصول المساعدات الإنسانية يمثل تحديا ملحا وشاقا. وسنرحب بمشورة مكتب منسق العمليات الإنسانية في المستقبل القريب بشأن كيفية التصدي لهذه المشكلة.

في الصومال بكل الأدوات التي في حوزته لكي يستمر الصوماليون في تلقي المواد الغذائية.

وقد استمعنا باهتمام إلى ممثل الاتحاد الأفريقي ونعتقد أن علينا أن ننظر في كل الخيارات المتاحة، بما في ذلك آلية عملية حفظ سلام للأمم المتحدة، إذا لم يكن تشكيل قوة متعددة الجنسيات ممكنا. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد أن من المستصوب أن تكون لدينا خطة احتياطية لكل سيناريو.

والولايات المتحدة أيضا تدين أعمال القرصنة التي شهدناها خلال الأشهر الماضية. كما أننا ندعم بقوة تجديد الصلاحيات المنصوص عليها في القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) لمكافحة القرصنة وسنعمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس لتحقيق هذه الغاية. وجلي من أبناء هذا الأسبوع أن القرصنة مشكلة متفاقمة وأن مفعول الصلاحيات بموجب القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) ينبغي ألا ينقطع ولو ليوم واحد.

وأخيرا، أود أن أؤيد مبادرة الاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة واقترح منظمة حلف شمال الأطلسي بمرافقة شحنات الغذاء في الفترة الانتقالية.

السير ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في التقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وربما في المقدمة الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، الذي نرحب بحضوره معنا. وأشكره على مساهمته.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام (S/2008/709).

وهو يقدم تحليلا مفصلا وواقعا لما يظهر بوضوح أنه صورة قائمة تماما للوضع على الأرض في الصومال. وهذه الحالة على الأرض يبدو أنها تزداد سوءا في ثلاثة أبعاد منفصلة.

أولا، في مجال الأمن على الأرض، فقد بعث اتفاق جيوتي الأمل وكان العمل لتنفيذها يمضي قدما. ولكن الأمل في أن الصومال وصل أخيرا إلى نقطة تحول بعد ١٧ عاما من

لذلك نشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتحديد الدول المستعدة للمساهمة بقوات متعددة الجنسيات في أسرع وقت ممكن. وقيامه بذلك، سوف يحتاج إلى دعم سياسي رفيع المستوى من أعضاء المجلس. لقد استمعنا إلى بعض الكلمات الطيبة حول هذه الطاولة اليوم، فلنأمل أن تقوم الوفود باتخاذ الخطوات اللازمة لترجمة تلك الكلمات الطيبة إلى عروض حقيقية من المساهمات العسكرية.

ونرحب أيضا بقيام إدارة حفظ السلام بمزيد من العمل للإعداد للوقت الذي تكون فيه أي عملية حفظ سلام مجدية، بما في ذلك الاستعداد لإجراء بعثة تقييم فنية حالما تسمح الظروف على الأرض بذلك.

ويمكن القول إن الصومال من أصعب التحديات التي يواجهها مجلس الأمن في الفترة المقبلة. وأعرف أننا جميعا حول هذه الطاولة نشعر بالحاجة إلى العمل وتحمل مسؤولياتنا هنا، ولكن علينا أن نستخلص العبر من التجارب، ليس في الصومال فحسب بل في أماكن أخرى أيضا، بما في ذلك، في دارفور، على سبيل المثال، فتقرير الأمين العام ربما لا ينال رضانا جميعا في كل جوانبه، ولكنه ينم عن مجهود كبير ومسؤول لتعريف الخيارات المحدودة المتاحة للمجلس. ونعتقد أن بوسعنا المضي قدما في مداولاتنا على أساس هذا التقرير.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): والآن أدلي ببيان بوصفي ممثل كوستاريكا.

أود أن ابدأ كلمتي بالترحيب بالأمين العام للمنظمة الدولية للملاحة البحرية وأن أشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلينا، وأود أيضا أن أشكر منكريوس والسيد زينغا ممثل الصومال والمراقب الدائم عن الاتحاد الإفريقي.

إن شأني شأن بقية أعضاء المجلس، والسفير سويس بشكل خاص، أعتقد أن المجلس يواجه قرارا هاما. ونثق أنه ستقدم إلينا المعلومات وسنجري التحليل اللازم لتحديد

إذا، ماذا يمكننا أن نفعل أمام كل هذه المصاعب؟ إنني أتفق مع زميلي، السفير كومالو، بأن المشكلة في الصومال لن تحل بمجرد معالجة مشكلة القرصنة أو التصدي للمشكلة الإنسانية على الأرض. ولكن بالمثل، كما قلنا مرارا في هذه القاعة، وكما سمعنا اليوم من عدد من الوفود، لا يمكننا أن نتصدى لهذه المشكلة بحلول عسكرية فحسب. ويجب أن يكون هناك إطار سياسي.

ومن منظورنا، فإننا نعتقد أن على المجلس أن يوجه رسالة واضحة بأن السبيل الأمثل إلى الأمام في الصومال يمر عبر التنفيذ الكامل لاتفاق جيبوتي، الأمر الذي سيفسح المجال للمجتمع الدولي لكي يقدم المساعدة.

ولكن ما زال يتعين علينا أن نتعامل مع الصومال الموجود، الصومال القائم حاليا، وليس الصومال الذي نود أن نراه، وهذا ما يجب أن يحدد شكل نهجنا إزاء فكرة القوة الدولية في الميدان.

لقد دعا الأمين العام مجلس الأمن إلى إرسال قوة لتولي المسؤولية الأمنية في مقديشو وتمكين القوات الإثيوبية من الانسحاب. وتقرير الأمين العام واضح جدا إزاء الخيارات المتاحة لهذه القوة. وتوصيته القاطعة - التي نعتقد أنها تركز على تحليل عسكري سليم - مفادها أن القوة المتعددة الجنسيات يجب أن تذهب أولا لكي تكفل الحالة الأمنية على الأرض وتهيئ الظروف التي تمكن من سير عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبصراحة من الصعب تصور قوة حفظ سلام تقليدية تابعة للأمم المتحدة لديها القدرات أو الولاية المطلوبة للتصدي للتحديات التي تمثلها الصومال حاليا. ولا ينبغي لهذا المجلس أن يأذن بإرسال قوة لا نعتقد أنها قادرة على الاضطلاع بالمهمة. وعلينا أن نتعلم الدروس مما حصل في أماكن أخرى عندما نرسل قوة غير مجهزة تجهيزا كاملا إلى مسرح العمليات بينما يكون الصراع مستمرا.

المطار وميناء مقديشو، على الرغم من أننا نفهم أن هذا سيكون البداية فقط في توفير الأمن وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية.

أما فيما يتعلق بالقرصنة على ساحل الصومال، فيعرب وفدي عن القلق إزاء الزيادة في عدد حالات السطو المسلح والخطف في عرض البحر. ونقدر الجهود التي تبذلها البلدان التي أبدت استعدادها للامتثال لأحكام القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨). وضمن بذل جهد دولي منسق لمكافحة أعمال القرصنة.

ونتفق مع الأمين العام على أنه من الحيوي الحفاظ على التماسك في الجهود الدولية في الصومال لمعالجة سائر جوانب هذا الصراع. وهكذا فإن إقامة روابط بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية الجارية حالياً لمكافحة القرصنة والتدخلات المقبلة، ينبغي أن تمكن من الاستجابة بفعالية لأسباب ونتائج انعدام سيادة القانون في الصومال التي تشكل الآن تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وأخيراً، درس وفدي بعناية ملاحظات الأمين العام. وكما قلت آنفاً، نحتاج إلى المزيد من التحليل والمزيد من المعلومات للمشاركة في أي مناقشة تتعلق بطبيعة أي تدخل. ونأمل من البلدان والمنظمات التي لديها القدرة على تزويد ما يلزم من الموظفين والموارد للمشاركة في تلك الجهود أن تستجيب لنداء الأمين العام.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية بشأن هذا البند في الساعة ١٥/٠٠ من عصر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

طبيعة تدخلنا في الصومال. وهذا في غاية الأهمية، وهو أمر سوف نناقشه في المستقبل.

ورحبنا بالتوقيع على اتفاق أديس أبابا وبالتقدم الكبير المحرز في المحادثات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بشأن تنفيذ اتفاق جيبوتي، وبصورة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ولايات اللجنة الأمنية المشتركة واللجنة الرفيعة المستوى. ونعتقد أن من المهم للمجموعات التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق الذي لا يزال مفتوحاً، أن تصبح، بتلك الطريقة، جزءاً بناءً من عملية السلام في الصومال.

وبالنسبة لكوستاريكا وغيرها من الوفود، من المقلق جداً أن نرى تدهوراً في الحالة الأمنية خلال الفترة قيد الدراسة. ونأسف بشكل خاص إذ أن موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفين المحليين، وموظفو المنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية وغيرهم من الموظفين الدوليين ما انفكوا أهدافاً مباشرة لأعمال القتل والخطف والابتزاز التي تقوم بها المجموعات المسلحة. ونعتبر هذا غير مقبول. كذلك نشعر بالقلق إذ نرى أن الجهود السابقة التي قامت بها الأمم المتحدة لم تُثمر عن نتيجة بسبب ظروف خارجية، مثل عدم دفع مرتبات الشرطة، مما عرقل تحقيق الأهداف التي سعينا جميعاً من أجلها.

ونعتقد أن إحراز تقدم في الحالة السياسية والأمنية ضروري لإيصال المساعدة الإنسانية بفعالية للشعب الصومالي. وكلنا نعرف أنه إذا لم تتحسن الحالة الأمنية سنجد مزيداً من الناس بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. عندها بالنسبة لكوستاريكا سيكون من المهم للغاية أن نحمي ونيسر إيصال هذه المساعدة. ووفدي يرحب بطريقة صياغة عبارات القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨). ونأمل أن يكون هذا البعد متضمناً أيضاً في الإعدادات لأي تدخل في الصومال في المستقبل.

وعلاوة على ذلك نتفق مع الأمين العام على أن الأهداف الأولية في الصومال ستتمثل في ضمان أمن